وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

فعالية الرقمنة في المؤسسات الإدارية

الجامعة " نموذجا "

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات للحصول على شهادة الماستر

تخصص: دولة ومؤسسات

تقديـــم الطالبة :

برابح شهرزاد

إشـــــراف الأستـــــاذ:

د/ سي موسى عبد القادر

لجنة المناقشة :

اللقب والإسم	المؤسسة الاصلية	الصفة
بوضياف مصطفى	جامعة المدية	رئيسا
سي موسى عبد القادر	جامعة المدية	مشرفا
بن عائشة نبيلة	جامعة المدية	مناقشا

السنـــة الدراسية 2023م /2024م

شكر وعرفان :

أتقدم بجزيل الشكر والثناء إلى أستاذي المشرف الدكتور سي موسى عبد القادر على قبول الإشراف على هذا العمل وعلى توجيهاته المستمرة لي لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بجزيل الشكر لكل أساتذتي على مواكبتهم لنا خلال مسارنا الدراسي راجية من الله أن يحسن جزاءهم.

الإهداء:

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام " وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين". بعد تعب ومشقة دامت سنوات في سبيل الحلم والعلم حملت في طياتها أمنيات الليالي، وأصبح عنائي اليوم للعين قرة، ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر، فاللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا، لأنك وفقتني على إتمام هذا النجاح وتحقيق حلمي.. وبكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي:

إلى الذي زين إسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، داعمي الأول في مسيرتي وسندي وقوتي وملاذي بعد الله فخري واعتزازي (أبي الغالي)

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، واحتضنني قلبها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها، إلى القلب الحنون والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات سر قوتي ونجاحي (أمي الغالية)

إلى من دامت لي أياديهم وقت ضعفي إلى ضلعي الثابت وأمان قلبي إخوتي (كنزة، منال، فريدة، إيناس، ميساء، محمد الأمين)

إلى كل من أعطاني يد العون من قريب أو بعيد وساعدوني في هذا المشوار.

شهرزاد

مقدمة

مقدمة

يشهد العالم اليوم مرحلة متطورة غير مسبوقة ضمن آفاق عصر المعلومات، بهدف الاستفادة من التقنيات المتوفرة في مجال نظم المعلومات والاتصالات. والذي بدوره أصبح في القرن الواحد والعشرون معيار يقاس به مدى تطور وتقدم الدول. فباتت تسعى الأمم وحكومات العالم، باختلاف مستوياتها وامكانياتها جاهدة من أجل تطوير هياكلها وفق ما يتماشى ومتطلبات العصر الحديث.

وتعتبر التكنولوجيا الحديثة في مجال المعلومات والإتصالات من بين العوامل الأساسية التي أثّرت على الأنماط الإدارية، لتشهد نقلة نوعية من الأسلوب الورقي القديم إلى الأسلوب الالكتروني. وهذا ما جعل من الرقمنة ضرورة حتمية في الجماعات المحلية، لتضع ضمن أولوياتها الإهتمام الكبير بتحديث هياكلها ومصالحها المختلفة. والذي لا يقتصر على عصرنة أساليبها وعلاقتها ببيئتها الخارجية فقط، بل يتعدى مجال اهتمامها إلى خلق تناسق داخلي يساهم فيه كل الأفراد العاملين فيها.

أصبحت الرقمنة في يومنا هذا واقعا ملموسا تعيشه كل الدول في جميع القطاعات فرضه، التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعولمة التي جعلت من العالم قرية صغيرة.

وتعد الرقمنة من أبرز مظاهر التغيير التي ساعدت المؤسسات على تسخير البيانات للحصول على رؤى أفضل، فالعديد من المؤسسات الإدارية لجأت في وقتنا الراهن لتقديم خدمات عمومية بطرق تتماشى مع التقنيات والبرامج الرقمية من أجل رفع وتحسين أدائها.

الدولة الجزائرية حالها حال العديد من الدول تسعى جاهدة إلى تطوير وتحديث مؤسساتها الإدارية من خلال رقمنة مصالحها وتحويل عملها الإداري التعليمي إلى عمل رقمي الكتروني، وذلك من خلال تطبيق آليات وتكريس جهود مادية وبشرية لمواكبة التغيرات حتى تظل في ركب المنافسة . فأصبحت الرقمنة تشكل موضوع الساعة انطلاقا من برنامج الرئيس والذي يسعى من خلال رقمنة كل القطاعات تحت اسم مشروع صفر ورقة، مرورا بمخطط عمل الحكومة وتعدد النصوص التشريعية والتنظيمية والإجراءات المختلفة التي تتخذها السلطة في القطاعات، وصولا إلى إنشاء وزارة قائمة بذاتها لتتكلف بمتابعة سيرورة الرقمنة في المؤسسات الجزائرية.

وتعد الجامعة الجزائرية من المؤسسات الإدارية التي لم تبقى بعيدة عن تطبيق هذه الديناميكية، وبرزت كفعل رئيسي لتطبيق هذه الاستراتيجية بفضل النشاطات التي أقرتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. والتي تهدف من خلالها رقمنة القطاع وإرساء بوادر وأسس التكنولوجيا الحديثة على مستوى إدارات مؤسسات التعليم من جهة وعلى مستوى الأداء البيداغوجي والتعليمي من جهة أخرى. وذلك بتطبيق آليات رقمية لتقديم أرقى الخدمات للطالب، الأستاذ الجامعي والإدارة ككل. فسّعت الجامعة

الجزائرية إلى تبني خطة استراتيجية محكمة وشاملة لكل الجوانب العملية التعليمية، والجوانب التنظيمية باستعمال أساليب علمية متطورة، حتى تواكب التطور المعلوماتي للحاق بمصاف الجامعات العالمية المتقدمة.

وعليه تكتسي دراسة هذا الموضوع **أهمية** تتجلى في:

- للرقمنة أهمية كبيرة حيث شهدت اهتمام كبير في الفترة الأخيرة مما نتج عنها ما يسمى بالانفجار التكنولوجي عبر الشبكات المختلفة.

- المساهمة في تحسين كفاءة العمليات وتقليل الأخطاء وتوفير الوقت والجهد، والذي أدى بدوره لانتشارها في جميع المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية ...).

- تتعلق الدراسة من خلال استراتجية الحكومة بتفعيل مشروع الحكومة من خلال رقمنة كل القطاعات لتحسين الخدمة العمومية وتسهيل العمل في المؤسسات الإدارية من جهة والجامعة الجزائرية من جهة أخرى.

و بصفة عامة **تهدف هذه الدراسة** إلى :

- البحث عن مدلول شامل للرقمنة من خلال التعريفات والمفاهيم المختلفة.

- ابراز دور الرقمنة في المؤسسات الإدارية، من خلال تبسيط وتسريع الإجراءات الإدارية، حسب استراتيجية الحكومة لمشروع رقمنة كل القطاعات.

- تقييم تجربة رقمنة قطاع التعليم العالي للجامعة الجزائرية.

من أشق الصعاب التي تواجه الباحث هو اختيار موضوع يصلح الدراسة العلمية والعملية ويساهم في اثراء المعرفة الإنسانية وهو قرار يسبقه الكثير من التفكير والاطلاع الكثيف على ما هو علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع، وقد تكون هاته الأسباب اما ذاتية أو موضوعية متصلة بموضوع الدراسة ومن بين الأسباب التي دفعتنا لاختيار الموضوع هذا ما يلي:

المبررات الذاتية:

- الاهتمام الشخصي بدور الرقمنة في تحسين خدمة المؤسسات الإدارية، خاصة أننا في الفترة الأخيرة شهدنا رقمنة كل القطاعات كتجربة جزائرية جديدة بهدف تسهيل وتسريع الإجراءات الإدارية، ومعرفة أهم الأجهزة والبرمجيات المستعملة من أجل مشروع الحكومة لصفر ورقة

- الشعور بقيمة وأهمية الموضوع.

المبررات الموضوعية:

- قابلية الموضوع للدراسة والبحث فيه منهجيا ومعرفيا ونقص الدراسات الجزائرية التي تناولت هذه الزاوية من البحث.

- لموضوع الرقمنة قيمة علمية على المستوى الأكاديمي حيث يتطلب التوسع لمعالجته والبحث المتواصل للتطلع على أهم المستجدات.

- محاولة تسليط الضوء على دور الرقمنة في تطوير التعليم العالي.

أما بالنسبة **للدراسات السابقة** لدينا:

- دراسة يتوجي سامية بعنوان "أطر رقمنة الإدارة العمومية " دراسة مشروع الجزائر الالكترونية 2013 جامعة البويرة 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- معالجة العديد من المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الحكومية البيروقراطية، التي أصبحت أرضا خصبة للفساد الإداري، المالي، نقص الرقابة الحكومية والمراجعة الدورية بما يسمح للموظفين باستقلال سلطتهم في تقديم المعاملة التفضيلية، قبول الرشاوي، تأخير الخدمات، اجبار المواطن على المشاركة في الفساد والتحايل على القوانين.

ومن خلال ما سبق تبيانه، فإن موضوع دراستنا يسلط الضوء على **إشكالية :**

فمن خلال هذه الدراسة نسعى إلى تحديد مفهوم الرقمنة كمنظور معرفي جديد، لتحسين الخدمة في المؤسسات الإدارية بعد تعميمها على كافة القطاعات العامة والخاصة بإدخال التكنولوجيات الرقمية عليها وأخص بالذكر تطبيقها في الجامعة الجزائرية من خلال مشروع صفر ورقة ومانتج عنه من تغيير لنظام تقليدي يعتمد على المكتوب الورقي.

ومن هنا نطرح الإشكال التالي: **هل تطبيق الرقمنة له أثر في تطوير الخدمة في الجامعة الجزائرية؟**
ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية الأتية:

1- ما المقصود بالرقمنة؟

2- ماهي مدى فعالية الرقمنة في المؤسسات الإدارية الجزائرية؟

3- ماهي انعكاسات الرقمنة في تحسين خدمة المؤسسات الإدارية الجزائرية؟

4- كيف أثرت الرقمنة على الجامعة الجزائرية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية كان لابد من الاعتماد بشكل أساسي على **المنهج الوصفي التحليلي**، فهو الأنسب لطبيعة الموضوع الذي سنعالجه في هذه الدراسة للتعرف على آليات تطبيق الرقمنة في المؤسسات الإدارية بصفة عامة و الجامعة الجزائرية بصفة خاصة. وذلك من خلال جمع البيانات الوصفية حول موضوع الرقمنة وكيفية تفعيلها في الإدارة الجزائرية بالإضافة إلى الإيجابيات، المعوقات والتحديات التي واجهتها من جهة وتحليل هذه المعطيات، تفسيرها وربطها من جهة أخرى.

ونفس الشيء فيما يخص الجامعة الجزائرية كنموذج للدراسة، من خلال وصف وتحليل أهم المعطيات والبيانات التي تهتم وتصبو لتطبيق مظاهر تفعيل آليات الرقمنة لتحديث وتطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

وذلك باعتماد **خطة بحث** قسمت إلى ثلاثة فصول، **الفصل الأول** بعنوان الإطار النظري للمؤسسات الإدارية والرقمنة، والذي بدوره قسم إلى مبحثين الأول تناولنا فيه ماهية المؤسسات الإدارية وآليات تحسينها والمبحث الثاني المدخل المفاهيمي للرقمنة وأهميتها، أما **الفصل الثاني** تحدثت عن الرقمنة ومدى فعاليتها في المؤسسات الإدارية الجزائرية من خلال مبحثين ،الأول تحت عنوان الرقمنة ومدى فعاليتها في المؤسسات الإدارية الجزائرية والمبحث الثاني المؤسسات الإدارية الرقمية بين مواجهة التحديات والحلول المقترحة، بصفة عامة أما بالنسبة **للفصل الثالث** كان بعنوان آليات تطبيق الرقمنة في الجامعة الجزائرية ،قسم إلى مبحثين: المبحث الأول النظرة الرقمية بقطاع التعليم العالي والمبحث الثاني نموذج عن تفعيل الرقمنة في الجامعة الجزائرية. وكل مبحث ينقسم إلى مطالب وكل مطلب له مجموعة من الفروع قسمت وفقا لمقتضيات الموضوع وحدود تناول كل مطلب.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمؤسسات الإدارية والرقمنة

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الإدارية والرقمنة

يتسم العصر الذي نعيشه الآن بالثورة العلمية والتكنولوجية حيث يتوالى تراكم الكشوف والنظريات العلمية مما أدى لزيادة العلم والتطور. وللرقمنة دورا بارزا في نموه وتسارعه نظرا لاستخدامها في جميع المجالات، وعلى رأسها التغيرات التكنولوجية بالمؤسسات الإدارية، إذ لا نجد أي مؤسسة تخلو من قواعد التكنولوجيا العصرية وانتقالها من أساليب تقليدية تعتمد على المعاملات الورقية إلى أساليب رقمية تسعى من خلالها القضاء على البيروقراطية وتقليل الأخطاء البشرية وتحقيق كفاءة المعاملات والخدمات وتحسين اتخاذ القرار.

لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول تحت عنوان "ماهية المؤسسات الإدارية وآليات تحسينها" نتعرف فيه على تعريف المؤسسات الإدارية، خصائصها وأهميتها. ومبحث ثاني بعنوان "مدخل مفاهيمي للرقمنة وأهميتها" نهدف من خلاله التعرف على نشأة ومفهوم الرقمنة، أهميتها وأشكالها، بالإضافة إلى نماذجها وعناصرها.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الإدارية وآليات تحسينها

تعد ممارسة الإدارة من أقدم الممارسات الاجتماعية والسلوكية على الإطلاق، فقد نشأت هذه الممارسات بنشأة الإنسان وتطورت بتطوره نتيجة العلاقات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية...حيث مرت بعدة مراحل إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه في الوقت الحاضر في إطار مفهومها المعاصر. فالمؤسسات الإدارية تلعب دور كبير في تسيير الدول والأمم، والتي تهدف لتحقيق التوازن و تحقيق عوامل الازدهار للمجتمع.

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي حول المؤسسات الإدارية

يقصد بالمؤسسة الإدارية لغة: جمعية أو معهد أو شركة أسست لغاية علمية أو خيرية أو اقتصادية [1]

أما الإدارة يرجع تعريفها في الاصطلاح إلى المعنى اللغوي فمصطلح الإدارة في اللغة الإنجليزية فعل أدارadminister وهذا التعبير الأخير مشتق من الكلمة اللاتينية ذات المقطعين -ad minister وتعني خدمة الغير أو تقديم العون للآخرين، وعلى هذا الأساس الإدارة تعني الخدمة وأن من يعمل بالإدارة يقوم بخدمة الآخرين أو يصل عن طريق الإدارة إلى أداء الخدمة [2]

والمؤسسة الإدارية تعرف أيضا بمصطلح المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري، حيث عرفت بشكل استقر عليه الفقه بأنها مرفق عام منح الشخصية المعنوية وهي الصورة التطبيقية لفكرة اللامركزية الإدارية في القطاع المصلحي أو ما يسمى باللامركزية المصلحية.

عرفها الدكتور عمار عوابدي بقوله" المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري هي منظمة إدارية عامة تتمتع بالشخصية القانونية وبالاستقلال المالي والإداري ترتبط بالسلطات الإدارية المركزية المختصة بعلاقة التبعية والخضوع للرقابة الإدارية الوصائية وهي تدار بالأسلوب الإداري اللامركزي لتحقيق أهداف محددة في نظامها القانوني.[3]

من خلال هذه التعاريف نجد أن أغلب التعاريف تجمع على اعتبار المؤسسة الإدارية أنها شخص معنوي لها استقلالية مالية وإدارية تخضع للقانون العام وهي الشخص الوحيد من غير الأشخاص العامة الإقليمية (الدولة، الولاية، والبلدية) التي اعترف لها المشرع الجزائري في المادة 800 من قانون

[1]-المنجد في اللغة العربية ط31، بيروت، دار المشرق 1991،ص10
[2] إبراهيم عبد العزيز شيخة، الإدارة العامة العملية الإدارية، الدار الجامعية، بيروت،1997، ص26.
[3]عمار عوابدي، القانون الإداري، الجزء الأول النظام الإداري، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية،208، ص37

الإجراءات المدنية والإدارية بالشخصية المعنوية والخضوع للقاضي الإداري تكلف بتسيير مرفق عام إداري مثل مرفق التعليم والقضاء بالنسبة لمرفق العدالة [1]

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الإدارية

تتميز المؤسسة العمومية الإدارية بثلاثة خصائص أساسية هي:

1-المؤسسة العامة ذات الطابع الإداري شخص معنوي:

وبهذه الخاصية فهي تتمتع بجميع مميزات الشخصية المعنوية من ذمة مالية واستقلال إداري في تسيير شؤونها، وحق التقاضي.

2 – المؤسسة العامة شخص معنوي من أشخاص القانون العام:

فهي تخضع لقواعد القانون العام وبالضبط لقواعد القانون الإداري، كما تميزها هذه الخاصية عن الأشخاص المعنوية الخاصة المعترف لها بطابع المنفعة العامة، هذه الأخيرة تخضع لقواعد القانون الخاص.

على عكس الأشخاص العامة الإقليمية والتي يكون موضوعها تسيير الشؤون المحلية، فإن المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري تتخصّص في تسيير مرفق عام إداري.

بهذه الخاصية فهي تحقق اللامركزية المرفقية، بعكس البلدية التي تحقق اللامركزية الإدارية.

4 – طبيعة نشاطها غير تجاري: لا يهدف لتحقيق ربح في الأصل، ويجوز لها القيام بنشاط ثانوي هدفه الربح.

5 – تخضع للقانون العام فقط (المادة 43 من القانون 88-01).

6 – ميزانيتها تابعة للميزانية العامة للدولة وتخضع لقواعد الميزانية والمحاسبة العمومية.

7 – منازعات إدارية: منازعاتها ذات طبيعة مختلطة (طبقا لنص المادة 07 من قانون إ م).[2]

[1] حازم البيلاوي، النظام الاقتصادي الدولي الجديد من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة كتب ثقافية شهرية تصدر على المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ماي 2000، ص81

[2] ضريفي نادية، تسيير المرفق العام والتحولات الجديدة، دار بلقيس، الجزائر، ب س ن، ص59.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الإدارية

للمؤسسات الإدارية أهمية بالغة تتمثل بالعديد من النقاط التي من أهمها: [1]

-المساعدة على تحقيق أهداف المنظمة: بحيث يتم تنظيم، وتنسيق وتوجيه الموارد، بهدف تحقيق أهداف المنظمة دون إهدار للجهد، والوقت، والمال.

- استغلال الموارد على النحو الأمثل: بحيث تتم الاستفادة من المختصين، والخبراء واستغلال مهاراتهم بالإضافة إلى استخدام الموارد المادية، والبشرية على النحو الأفضل، مما يؤدي إلى تحقيق الفعالية، وتجنب الهدر في المنظّمة.

- تقليل التكاليف: بحيث إنّ التخطيط السليم في استخدام الموارد البشرية، والمادية يساعد على التقليل من التكاليف، وتحقيق المستوى الأعلى من الإنتاج.

- إنشاء وظائف سلسة ومنسقة : حيث يعد إنشاء هيكل تنظيمي سليم أحد أهداف المؤسسات الإدارية ولتحقيق ذلك فإنها تنشأ علاقة فعالة بين السلطة والمسؤولية.

- تأسيس منظّمة سليمة: وذلك عن طريق إنشاء هيكل تنظيمّي سليم يساعد على تحقيق أهداف المنظّمة، ويضمن عدم تداخل الوظائف والمهام.

- تحقيق التوازن للمنظمة: حيث تحافظ الإدارة على تحقيق توازن المنظّمة ضمن البيئة المتغيرة، وتكيفها مع متطلبات المجتمع، بالإضافة إلى أنّ من مهامها الحفاظ على نمو المنظمة.

- تحقيق عوامل الازدهار للمجتمع: حيث تهتم الإدارة بتحسين الإنتاج الاقتصادي، وتحسين المستوى المعيشة، وتوفير فرص العمل للأفراد، مما يعود بالنفع عليهم، وعلى المجتمع ككل.

[1] "Importance of Management "، www.managementstudyguide.com،Retrieved 24/04/2024.Edited.

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي للرقمنة وأهميتها

في ظل التغيرات المتسارعة والمستمرة التي يشهدها العالم اليوم، بات على المؤسسات مواكبة تلك التغيرات حتى تظل في ركب المنافسة. وتعد الرقمنة من أبرز مظاهر التغيير والتي ساعدت المؤسسات على تسخير البيانات للحصول على رؤى أفضل. أين أصبحت العمليات التي كانت تنفذ ببطء ويدويا، تلقائية ، وبجهد وتكلفة أقل. لذا فلقد أولت دول وحكومات العالم باختلاف مستوياتها وإمكانياتها اهتماما بالغا باستخدام وسائل وتقنيات الرقمنة.

أصبح مصطلح الرقمنة من أكثر المصطلحات شيوعا في العالم لذا يستعرض هذا النص تطور مفهوم الرقمنة عبر مراحل متعددة، حيث تتباين الرؤى والأفكار وفقا للصيغ والجوانب المختلفة التي ينظر إليها من خلالها. إضافة إلى أشكال الرقمنة والأهمية التي تنطوي عليها بالإضافة إلى استعراض أهم العناصر المعتمدة في الرقمنة من خلال أنظمة المعلومات، بدءا من النظام التناظري وصولا إلى النظام الرقمي...

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الرقمنة

تعتبر الرقمنة من أهم التحديات التي تواجه العديد من الدول في العصر الحديث، حيث تسعى كل الدول جاهدة لتحقيق التحول الرقمي في مختلف قطاعاتها ومؤسساتها. ومصطلح الرقمنة أصبح مصطلح العصر، يستعمل بكثرة في وقتنا الراهن، أين أصبح الاستثمار في تكنولوجيا وتطوير البنية الرقمية من مبتغى وهدف كل الدول لمواكبة التطور.

ولابد الإشارة بأن هذا المصطلح لم يكن وليد الصدفة، بل مرّ بمراحل ومحطات تاريخية في تكنولوجيا المعلومات والتي بدورها أسفرت عن هذا المفهوم .

الفرع الأول: نشأة الرقمنة

أدى تطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى بروز نمط جديد من الإدارة الرقمية وظهور هذا النمط الإدارة لم يكن من فراغ، وإنما جاء نتيجة تطور موضوعي تمثل في انتشار استخدام نظم الحاسوب، في أنشطة الأعمال منذ نهاية عقد الخمسينيات والستينات من القرن الماضي، حيث وجدت المعظم المنظمات والمؤسسات، أن استخدامها للحاسوب معناه الإسراع في إنجاز الأعمال، واختصار للجهد والوقت، وكفاءة الاستخدام للموارد.[1]

[1] ربحي مصطفى عليان، البيئة الالكترونية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2015ص 21.

الرقمنة هي امتداد لتطور التكنولوجي في الإدارة حيث اتجه منذ البدء إلى إحلال الآلة محل العامل حيث كانت تتم بصورة مصغرة، وبأساليب بسيطة، ثم انتقل إلى أعمال التخطيط والرقابة للبرمجة، لينتقل إلى العمليات الذهنية المحاكية للإنسان من خلال الذكاء الاصطناعي الذي يحاكي الانسان في الرؤية الآلية، ولغة الأنظمة إلى أن جعل منها الانترنت وشبكات الأعمال ذات الأبعاد التكنولوجية أكثر من أي مرحلة تاريخية تعاملت فيها الإدارة مع التكنولوجيا. [1]

إن أفضل سيناريو للوصول إلى تطبيق سليم لاستراتيجية الإدارة الالكترونية مع استغلال الأمثل للوقت والجهد والمال، وهو بتقسيم خطة الوصول إلى المرحلة النهائية للإدارة الالكترونية الرقمية إلى أربع مراحل:

على أن يتم ذلك بعد القيام بإصلاح إداري شامل وتام للنظام الإداري التقليدي، ولذلك فإن تقسيم الخطة إلى مراحل من شأنه أيضا أن يؤدي إلى اندماج المجتمع بشكل كلي في الخطة الإدارة الالكترونية، حيث يتأقلم معها ويتطور بتطورها على عكس ما يحدث عند تطبيق الإدارة الالكترونية دفعة واحدة، مما يؤدي إلى تفاجئ المجتمع بها، وقد يتم رفضها أو مقاومتها في حينه.[2]

الفرع الثاني: تعريف الرقمنة

شاعت في الأدبيات العربية المعاصرة ومصطلحات الكتابة الرقمية "والإبداع الرقمي" والكتاب الإلكتروني والترقيم، وغيرها من المصطلحات التي تحيل إلى نمط جديد من الكتابة التي تولدت نتيجة التطور الهائل الذي حدث في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال. لتفادي الغموض والخلط بين هذه المصطلحات فيما بينها والوصول إلى مفهوم جامع، من خلال الوقوف عند بعض التعاريف المختلفة لمصطلح الرقمنة أو التعريف الرقمي فيما يلي:

تعريف الرقمنة لغة:

تدل مادة رقم في المعاجم اللغوية العربية على جملة من المعاني أهمها التعجيم والتبين والكتابة والقلم والخط، ويقول ابن منظور "الرقم والترقيم تعجيم الكتاب ورقم الكتاب برقمه رقما أعجمها وبيئه، وكتاب مرقوم أي قد بينت حروفه بعلاماتها من التنقيط وقوله عز وجل: "كتاب مرقوم" كتاب مكتوب والمرقم القلم...والرقم الكتابة والختم... والرقم: ضرب مخطط من الوشي... ورقم الثوب يرقمه رقما ورقمه خططه

.

[1] نفس المرجع، ص22.
[2] نفس المرجع، ص23.

تعريف الرقمنة اصطلاحا:

يعرف سعيد يقطين الترقيم التناظري النمط بأنه" عملية نقل أي صنف من الوثائق من (أي الورقي) إلى النمط الرقمي، وبذلك يصبح النص والصورة الثابتة أو المتحركة والصوت أو الملف مشفرة إلى أرقام لأن هذا التحويل هو الذي يسمح للوثيقة أيا كان نوعها بأن تصير قابلة للإستقبال والاستعمال بواسطة الأجهزة المعلوماتية"، وهنا يتضح أن ترقيم النص هو عملية تحويل النص المكتوب المطبوع أو المخطوط من صيغته الورقية إلى صيغته الرقمية ليصبح قابلا للمعاينة على شاشة الحاسوب [1]

هناك مفاهيم أخرى تتعلق بمصطلح" عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من (الكتب، والدوريات، التسجيلات الصوتية، والصور، والصور المتحركة) إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثاني) البيتات (والذي يعتبر وحدة من الأرقام الثنائية" يمكن ان يطلق عليها "الرقمنة" ويتم القيام بهذه العملية بفضل الأستاذ إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة وتشير "شارلوت بيرسي" إلى الرقمنة على أنها منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام من النظام التناظري إلى النظام الرقمي".

ويقدم دوج هودجز مفهوما أخرى ثم تبنيه المكتبة الوطنية الكندية ويعتبر فيه الرقمية عملية أو إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي، مثل (مقالات الدوريات، والكتب، والمخطوطات والخرائط...) إلى شكل رقمي."

وبمعنى آخر هي عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي، وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني [2]

غير أن هذا المصطلح يأخذ عدة معاني حسب السياق الذي يستخدم في، حيث يلاحظ أن الرقمنة تعني:

- في الحاسبات تحويل البيانات إلى شكل رقمي بحيث يمكن معالجتها بواسطة الحاسب.

- وفي سياق نظم المعلومات: تحويل النصوص المطبوعة مثل (الكتب والصور سواء كانت صورة فوتوغرافية أو إيضاحات أو خرائط إلخ) وغيرها من المواد التقليدية من أشكالها التي يمكن أن تقرأ بواسطة الإنسان) أي تناظرية (إلى الأشكال، التي يقرأ فيها بواسطة الحاسب الآلي، أي إلى إشارات ثنائية وذلك عن طريق استخدام نوع ما من أجهزة المسح الضوئي. طريق الكاميرات الرقمية. [3]

---

[1]-أحمد فرج احمد، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات ام خارجها. المملكة المتحدة: جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية العدد4، ص11.

[2]- سعيد يقطين، من النص إلى النص مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي. بيروت: مركز الثقافي العربي، ط1، 2005،ص2.

[3]- نجلاء أحمد يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2013 ص20.

والتي ينتج عنها أشكال يتم عرضها على شاشة الحاسب.

كما عرفت أنها عملية تحويل البيانات التناظرية إلى تنسيق رقمي، مثل مسح المستند الورقي وحفظه كمستند رقمي، بما يمكّن الأنظمة المحسوبة بعد ذلك من استخدامه لحالات مختلفة.

في سياق الاتصالات بعيدة المدى: فتشير إلى تحويل الإشارات التناظرية المستمرة إلى إشارات رقمية ثنائية

ويمكن استخلاص أن المفاهيم السابقة تتشارك في أن عملية الرقمنة لا تعني فقط الحصول على مجموعات من النصوص الالكترونية وإدارتها، ولكن تتعلق في الأساس بتحويل مصدر المعلومات المتاح في شكل ورقي أو على وسيط تخزين تقليدي إلى شكل إلكتروني، وبالتالي يصبح النص التقليدي نصا مرقمنا يمكن الاطلاع عليه من خلال تقنيات الحاسبات الآلية

المطلب الثاني: أهمية الرقمنة وأشكالها

الفرع الأول: الأهمية

للرقمنة أهمية كبيرة نلخصها في النقاط التالية:

- اتاحة الدخول إلى المعلومات بصورة واسعة ومعمقة بأصولها وفروعها.

- سهولة وسرعة تحصيل المعرفة والمعلومات من مفرداتها.

- القدرة على طباعة المعلومات منها عند الحاجة وإصدار صور طبق الأصل عنها.

- الحصول على المعلومات بالصوت والصورة وبالألوان أيضا.

- نقص تكاليف الحصول على المعلومات.

- إمكانية وجود نقد المصادر والموارد المعلوماتية.

- إمكانية التكامل مع الوسائل الأخرى الصوت، الصورة، الفيديو.[1]

- زيادة كفاءة وفعالية العمليات الإدارية، من خلال تقليل الوقت والجهد المستغرقين في حفظ البيانات والوصول إليها وإتمام العمليات داخل المنظمة.

- إمكانية استعادة البيانات في حال فشل المعدات الإلكترونية أو تنفيذ إجراء خاطئ.

[1] إيمان بغدادي، رماش، سمية، تكنولوجيا الرقمنة في المكتبات الجزائرية، مجلة أوراق بحثية، ع1 م2، الجزائر،2022، ص78.

- تكوين شبكات الاتصال التفاعلية اللاتزامنية اللامركزية، قابلية التوصيل، قابلية التحرك والحركية، الجماهرية، الشيوع، الانتشار والعالمية. [1]

الفرع الثاني: أشكالها

تأخذ الرقمنة عدة أشكال منها:

(1) - الرقمنة في شكل صورة: (mode image)

تمثل مساحة كبيرة من حيث الاستعمال في التخزين وتشمل كل من الكتب والمخطوطات القديمة وخاصة في دراسة القيم الفنية لا النصية، وتشمل عدة نقاط تدعى (pixel)وهي فيما يلي:

-أحادي1 بايت الصورة أبيض وأسود (noir et blanc)

تمثل بباية واحد بقيمتين أبيض وأسود وهي طريقة جد اقتصادية من ناحية الحفظ وسهلة التطبيق على الوثائق الحديثة وشديدة الوضوح وصعبة في التعامل الوثائق القديمة والتي تعرضت للرطوبة والتلف لقراءتها من طرف الماسح الضوئي.

-8 بايت لصورة مستوى رمادي (Niveau de gris)

يتطلب عدد كبير من البيكسال المساحة أكبر على مستوى الذاكرة وهي تحفظ الوثائق القيمة جدا عكس أحادي بايت. [2]

-24 بايت أو أكثر لصورة ملونة (En couleur)

هو الأخر يتطلب عدد كبير من البيكسال لمساحة كبيرة في الذاكرة، الا انه يختلف عنه كون أن كل ابيكسال يقابله في الترميز ثلاثة ألوان أساسية (أحمر، أخضر، أزرق) وكل لون يرمز بعدد معين من البنيات، وهذا النوع حجم الملفات الكبيرة جدا مقارنة بالنوعين السابقين.

(2) -الرقمنة في شكل نص (Mode texte)

يسمح بالبحث داخل النص مباشرة مع الوثائق الالكترونية بواسطة برمجية التعرف الضوئي على الحروف بداية من وثيقة في صورة مرقمة، التي تقوم بتحويل النقاط المكونة للصورة إلى رموز وعلامات وحروف مع إمكانية تعديل وتصحيح الخطأ.

[1] الحمزة منير، المكتبات الرقمية، والنشر الالكتروني للوثائق، د.ط، دار الألمعية للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2011، ص174.

[2] سهيلة، مهري، المكتبة الرقمية في الجزائر (دراسة للواقع وتطلعات المستقبل)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2005ص 83-84.

(3) -الرقمنة في شكل اتجاهي (Mode vectoriel)

ويعتمد على العرض باستعمال الحسابات الرياضية خاصة في مجال الرسوم بوجود الحاسب الآلي وبتحويل من شكل ورقي إلى شكل اتجاهي وهي عملية طويلة ومكلفة. يعتبر PDF شكل من أشكال اتجاهي بهدف نشر وتبادل المعلومات المقروءة الكترونيا بشكل يحفظ المادة التي يتم تبادلها وتأخذ الجوانب التالية :

(أ) الدقة: بالنسبة لتقنية PDF لا يمكن إعادة تنسيقها من قبل القارئ عن طريق برنامج التصفح أو يعيده

(ب) الحجم المضغوط(PDF) صغيرة الحجم يساعد على نقلها بسرعة عبر الانترنت.

(د) ملفات(PDF) يحفظ للمستخدم أعلى جودة عند قراءتها، وبتركيز أجزاء من الصفحة دون تأثير الحروف ودون تشويه لشكل الصفحة.[1]

المطلب الثالث: عناصر ونماذج الرقمنة

الفرع الأول: عناصر الرقمنة

(1) - الترميز الرقمي: ويعتبر القاعدة الثنائية في مجال الرياضيات حيث يعمل على مسك المعلومة بأشكالها المختلفة (النصوص، الصورة، الصوت) ووضعها على الخط ليتقبلها جهاز الكمبيوتر أثناء عملية معالجتها على شكل نماذج خاضعة لإرادة الشخص المستخدم، من ثم إخراجها على شكل معاني جديدة مختلفة عما كانت عليه، وقد تعددت هذه الخدمة التقنية لتم ارسال المعلومة رقميا وإخضاعها للمعالجة الالية أيضا.

(2) – أنظمة التراسل الرقمي: ونعني به أنظمة التراسل (الليزر، وصناعة الألياف البصرية والمضخات البصرية والتي تساعد على استعمال أنظمة تراسل بصرية جديدة، حيث ثم استخدامها في شبكات النقاد لما تمتاز به هذه الأنظمة من درجة عالية من الذكاء، تمكن المشغل أو المستخدم لها من التحكم بها وصيانتها واستغلالها بالشكل الأمثل، إضافة لما تمتاز به من مستوى تأمين رفيع.

(3) – شبكات النفاذ الرقمي: وهي شبكات تعتمد على الكوابل ومن أهمها جهاز (DLS) الذي يعتمد على تقنيات الترميز حيث يستخدم في أنظمة التلفاز عن طريق خط مشترك ذو جودة عالية، وجهاز المحمول (MODEM) وتعد كلمة "Modem" اختصار لكلمتي" Modulateur و" Demodulatorوتعنيان بالعربية المعدل ومزيل التعديل ووظيفتها تتلخص بتحويل الإشارات الرقمية

[1] سهيلة، مهري، مرجع سابق، ص85

المعبرة عن المنقولة والتي تمثل مخرجات جهاز الإرسال الرقمي إلى إشارات تناظرية يمكن نقلها عبر الخطوط التليفونية السلكية، بحيث تسمح هذه التقنيات في عملية التبادل [1]

(4) - أنظمة التحويل: حيث تعتمد هذه الأنظمة على آليات مراقبة ذات جدوى عالية تؤمن التقارب. (2) بين المعلومة المرسلة والمعلومة المستقبلة، لما تمتاز به من سرعة كبيرة في تدفق المعلومات.

(5) – شبكات الهاتف المحمول: وتعرف بشبكات الجيل الثالث الذي يشهده القرن الحادي والعشرين، حيث تعتمد استخدام عملية ترميز أحادية لكل مكالمة وبسرعة عالية تصل إلى 2 ميغا بايت في الثانية.

(6) – تقنيات البث الإعلامي: وهي المرحلة وصلت إليها التطورات في السنوات الأخيرة بدمج الشبكة العنكبوتية بشبكات الكوابل التلفزيونية وغيرها، لتحقيق الإرسال الرقمي الذي يوفر خدمة التلفزة التفاعلية كنقل البرامج المتلفزة وتسجيلها رقميا وخدمة الفيديو. [2]

الفرع الثاني: نماذج الرقمنة

(1) - النموذج الفني The Technical Model

حيث يتم تحويل المنظمات التقليدية إلى منظمات رقمية باستخدام بحوث العمليات وعلوم الحاسب وعلم الإدارة دون التركيز على الجوانب السلوكية للمنظمة، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع نسبة المقاومة ورفض التطبيقات الالكترونية في اتخاذ القرارات.

(2) - النموذج السلوكي The Behavioral Model

وهنا يتم التركيز على المتغيرات السلوكية الفردية والجماعية والتنظيمية عند تحويل المنظمة التقليدية إلى منظمة رقمية ومن ثم تقل أهمية اتخاذ القرارات الرقمية

(3) - النموذج الفني الاجتماعي The Sociotechnical Model

حيث يؤخذ في الاعتبار درجات التفاعل الفني والتنظيمي عند عمليات التحويل والذي يركز على استراتيجية الأعمال والبرمجيات اللازمة لتفعيل الحاسبات وقاعدة البيانات والإتصالات.

(4) – نموذج المشاركة في المعلوماتInformation artnership

يعتمد على اشتراك المؤسسة في أحد شبكات المعلومات المحلية أو الدولية أو الاعتماد أحد شركات المعلومات في توفير الخدمة بالمشاركة.

[1] عبير الرحباني، الاعلام الرقمي(الالكتروني)، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط، 2012، ص52.
[2] نفس المرجع، ص52.

(5) – نموذج تحليل القوى التنافسية The Competitive Force Model

يعتمد على بناء نظم معلومات متكاملة لدعم التحليل الرباعي وعلى التخطيط الاستراتيجي للمنظمة، حيث يسعى إلى تعظيم نقاط القوة التنظيمية وتقليل نقاط الضعف وذلك للسيطرة على الفرص البيئية ومواجهة التحديات العالمية والمحلية. [1]

(6) – نموذج إدارة الأصول الرقمية Digital Asset Management

والذي يعتمد على مجموعة من شركات المعلومات والاتصالات بدلا من شركة واحدة في إدارة الملفات الرقمية.

(7) – نموذج التحول التدريجي The Multistage Transformation Model

يعتمد هذا النموذج على القدرات المالية للمؤسسات للتحول من النموذج الورقي إلى النموذج الرقمي، ولا يعتمد هذا النموذج على دراسات جدوى تحليلية أو قياس الاحتياجات الرقمية مسبقة ويخضع هذا النموذج لمشكلات تقادم الحاسبات وصعوبة تحديث البرمجيات.

(8) – نموذج التحول الاستراتيجي The Strategic Transformation Model

يعتمد هذا النموذج على التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة واعتبار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات **أحد** ركائز المركز التنافسي للمؤسسة ومن ثم يتم تحديد مركز المؤسسة في الصناعة المحلية والعالمية والقناعة أن المنافسة بالوقت هي أحد وسائل تحقيق الأهداف.

(9) – نموذج التحول الديناميكي The Dynamic transformation Model

يحقق هذا النموذج الاستخدام الفعال لعلاقة المؤسسة بالمتغيرات البيئية وكذلك التقدم المستمر في تكنولوجيا المعلومات والتفاعل والتكامل والتنسيق بين احتياجات المؤسسة وتأثيرات البيئة والتقدم في تكنولوجيا المعلومات هي أساس هذا النموذج.

(10) – نموذج التنظيمي التطوير The Organization Devlopment Model

يعتمد هذا النموذج على التحول العضوي للمنظمات الاستقبال التحول للمنظمة الرقمية من خلال التعلم والتدريب التحويلي بدلا من فرصة حلول جامدة تقلل من فرص النجاح.

[1] فريد النجار، دور تكنولوجيا المعلومات في التحول نحو المنظمات الرقمية، مصر، المنظمة العربية لتنمية الإدارية، 2004، ص 199، 200.

(11) – نموذج المثالية The Optimization Model

يعتمد هذا النموذج على البحث عن الحلول المثالية تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحويل المنظمة إلى منظمة رقمية ويعتمد هذا النموذج في عمليات المحاكاة.[1]

الاختبار قبل التنفيذ الفعلي، مع محاولة ضغط التكاليف والبحث عن ألي النتائج مثال ذلك التخصيص العلمي للموارد الرقمية والقضاء على الفقد والضياع والأعطال والإحلال الدوري والضيافة المانعة والتطوير المستمر في البرمجيات.

(12) - نموذج التكلفة والمكاسب Cost- Benefit Analysis Model

وتلجأ بعض المؤسسات إلى مقارنة تكاليف التحول لمؤسسة رقمية بالمكاسب المتوقعة من اقتناء منظومات المعلومات حيث يتم الرفض أحيانا في حالة زيادة التكلفة.

(13) – نموذج التحويل المتكامل The IntegratedTransformation Model

ويقوم هذا النموذج على فلسفة المنظومات والرغبة في التحول المتكامل لجميع الإدارات ومن ثم تسعى إدارة تكنولوجيا في المستويات التنظيمية لبناء المنظمة الرقمية وإلى الربط بين التغيير في منظومة الأعمال والتحديث في منظومة الإدارة الالكترونية، تشمل الحاسبات والبرمجيات والشبكات، وقاعدة البيانات ونظم المعلومات والانترنت.

(14) نموذج التحويل الاستئجاريThe Rental Model for transformation

وتقوم بعض المؤسسات اليوم بالاعتماد على شركاء الحاسبات والبرمجيات وتحليل النظم في إدارة منظومة المعلومات والاتصالات بها، وتعتمد فلسفة التحويل على أن خبرة الشركات التكنولوجيا وخبرة المستخدم من خلال النظم وتحليل المعلومات التكنولوجية المتخصصة.

(15) نموذج في المشاركة The information communication technology model

ويعتمد هذا النموذج على أهمية الربط الشبكي لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتحقيق الفائدة من الانترنت لدعم القرارات والسياسات ويقوم على قياس المراكز التنافسية للشركات إدخال التحديث المستمر في منظومة الاتصالات والمعلومات وفق اتجاهات المنافسين.[2]

[1] فريد النجار، مرجع سابق، ص200.
[2] فريد النجار، مرجع سابق، ص200.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل أساسيات عدة للرقمنة والمؤسسات الإدارية أهمها، ماهية المؤسسات الإدارية وخصائصها بالإضافة إلى أهميتها. كون ممارسة الإدارة من أقدم الممارسات الاجتماعية والسلوكية على الإطلاق، فقد نشأت هذه الممارسات بنشأة الإنسان وتطورت بتطوره. ولها أهمية بالغة في التنظيم، التنسيق والتوجيه، بالإضافة إلى الاستغلال الأنسب للموارد البشرية والمادية. كما تطرقنا إلى مدخل مفاهيمي للرقمنة تعرفنا فيه على مفهوما ونشأتها التي مرتّ بمراحل ومحطات تاريخية في تكنولوجيا المعلومات وبدورها أسفرت عن هذا المفهوم. مع تحديد أهميتها خاصة وأنها أصبحت من أهم التحديات التي تواجه العديد من الدول، بالإضافة إلى أشكال، عناصر ونماذج الرقمنة.

الفصل الثانـي:

الرقمنـة ومدى فعاليتها في المؤسسات الإداريـة الجزائريـة

الفصل الثاني: الرقمنة ومدى فعاليتها في المؤسسات الإدارية الجزائرية

إن العديد من المؤسسات الإدارية لجأت في وقتنا الراهن لتقديم خدمات عمومية بطرق أكثر تطورا تحتاج لتقنيات عديدة وبرامج وأنظمة رقمية من أجل رفع وتحسين آداء هذه المؤسسات، لأن موضوع عصرنة عملها من المسلمات في التنمية الإدارية، الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، وهذا بفضل الدور الفعلي الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسيير هذه المؤسسات الإدارية، والجزائر حالها حال العديد من الدول كرست جهود مادية وبشرية من أجل وإيلاء أهمية كبيرة للرقمنة وذلك من أجل تحسين الخدمة العمومية داخل المؤسسات الإدارية الجزائرية، خاصة وأنها الشريان أو الرابط بين المؤسسة وجمهورها، باعتبار أن المهنية في الإدارة الجزائرية تستدعي فعالية الإدارة الورقية وهذا ما يؤكده فشل المؤسسات التي تتبناها.

ومن خلال هذا الفصل سنقوم بتبيان مدى فعالية الرقمنة في المؤسسات الإدارية الجزائرية انطلاقا من مبحثين، فالمبحث الأول بعنوان آفاق تفعيل الرقمنة في المؤسسات الإدارية الجزائرية للتعرف على مشاريع الرقمنة التي تم تطبيقها في الجزائر وتحديد مؤشرات الرقمنة من خلال أمثلة عن المؤسسات الإدارية في الجزائر كالعدالة والتعليم والتربية والتكوين المهني وغيرها.

أما المبحث الثاني تحت عنوان المؤسسات الإدارية الرقمية الجزائرية بين مواجهة التحديات والحلول المقترحة لإبراز أهم عناصر التحديات والصعوبات والحلول المقترحة لتفعيل الرقمنة في الجزائر.

المبحث الأول: آفاق تفعيل الرقمنة في المؤسسات الإدارية

يعتبر موضوع تحسين الخدمة في المؤسسات الإدارية وتطويرها من الأمور التي تساهم في التنمية الإدارية، الاقتصادية والاجتماعية... وهذا راجع لما تقوم به تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسيير المؤسسات الإدارية. لذلك فقد أصبح التوجه نحو الإدارة الرقمية توجها عالميا، يخص كل الدول المتطورة أو النامية ويعرف الكثير التحديات والمبادرات.

المطلب الأول: مشروع رقمنة المؤسسات الإدارية في الجزائر

إن الجزائر حالها حال الدول الأخرى توجهت للالتحاق بعصر الرقمنة ومجتمع المعرفة، من خلال تبني مجموعة من التعديلات في مؤسساتها الإدارية التقليدية، نحو رقمنة هياكل وخدمات الإدارة. بهدف إحداث نقلة نوعية وتجسيد تغييرات عميقة تضمن بدورها مواكبة الإدارة الحديثة.

الفرع الأول: مشروع الجزائر الالكترونية 2008-2013

يتطلب تحسين وترشيد الخدمات الإدارية العامة العمل بجهد للرفع من مستوى كفاءة الإدارة وترقية التعاملات اليومية والدورية بينها وبين المواطنين، لذلك لم يكن اتجاه الجزائر نحو تبني مشروع رقمنة الإدارة والحكومة تحت مسمى" مشروع الجزائر الالكترونية" غريبا، باعتبار سعيها مبدئيا نحو ربط المؤسسات الإدارية في الدولة بشبكات اتصال تكون في مجموعها بمثابة بوابة رقمية حكومية تسمح بالتواصل فيما بينها ومع الهيئات الإدارية، باستعمال الوسائل التكنولوجية المتطورة من أجل دفع مخططات التحول الالكتروني لخدمة المؤسسات الإدارية كأحد أشكال الحكم الالكتروني [1]

تبنت الجزائر مشروع الجزائر الإلكترونية والذي يعكس مدى اهتمام الحكومة الجزائرية بضرورة عصرنة القطاع الحكومي وما تمليه عليه الحاجة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي مست أغلب الدول المتقدمة، وتشكل المعركة الرقمية وتدعيم الرأسمال البشري أساسا للرهانات التي تطرحها التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعاملا رئيسيا لتحضير البلاد لمواجهة تحديات العولمة، واستراتيجية الجزائر الالكترونية تهدف إلى بروز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة والسريعة التي يعيشها العالم وتتمحور خطة هذه الاستراتيجية في 13 محورا كما يلي: [2]

[1] يتوجي سامية، أطر الرقمنة الإدارة العمومية في مشروع الجزائر الالكترونية 2013، مجلة معارف، قسم العلوم القانونية، المجلد09، 18 جوان 2015، ص220.

[2] قريشي هاجر وآخرون، جاهزية الإدارة الالكترونية في الجزائر ودورها في إرساء الخدمة العمومية، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 07، ديسمبر 2019، ص09.

1- تسريع استخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال في الإدارة العمومية:

سيحدث إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتعزيز استخدامها في المؤسسات الإدارية العمومية تحولا كبيرا في أساليب تنظيمها وعملها مما سيجعلها تعيد النظر في كيفية سيرها وتنظيمها وتكييف الخدمة المقدمة للمواطنين بشكل أنسب، وفي هذا السياق تم وضع أهداف خاصة وأحيانا مشتركة لكل دائرة وزارية، وهي تخص الجوانب التالية:

- استكمال البنى الأساسية المعلوماتية.
- وضع نظم إعلام مندمجة.
- نشر تطبيقات قطاعية متميزة.
- تطوير الخدمات الالكترونية لفائدة المواطنين والشركات والعمال والإدارات الأخرى.[1]

2- تسريع استعمال تكنولوجيات الإعلام والإتصال في الشركات:

استخدام تكنولوجيات الإعلام والإتصال أضحى أمرا ضروريا من أجل تحسين الأداء ورفع القدرة التنافسية لدى الشركات ولهذا تم إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في القطاع الاقتصادي من خلال الأهداف التالية:

- دعم تملك تكنولوجيات الإعلام والاتصال من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تطوير تطبيقات لتحسين أداء الشركات.

- تطوير عرض خدمات إلكترونية من طرف الشركات.[2]

3- تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الإعلام والاتصال:

- إعادة بعث العملية عن طريق توفير حواسيب شخصية وخطوط توصيل ذات التدفق السريع مع توفير التكوين ومضامين متميزة لفئات المجتمع.

- الزيادة بقدر معتبر في عدد الفضاءات العمومية الجماعية ومحلات الإنترنت والمنصات المتعددة الوسائط والحظائر المعلوماتية ودور العلم ودور الثقافة...إلخ.[3]

---

[1] عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر، مذكرة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص: إدارة وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة،2016، ص91.

[2] يتوجي سامية، مرجع سابق، ص221.

[3] العربي بوعمامة ورقاد حليمة، الاتصال العمومي والإدارة الالكترونية (رهانات ترشيد الخدمة العمومية)، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد09، جامعة الوادي، 2014، ص41.

4 – دفع تطوير الاقتصاد الرقمي:

- مواصلة الحوار الوطني بين الحكومة والشركات والذي تمت مباشرته في إطار إعداد استراتجية" الجزائر الإلكترونية "
- توفير الظروف الملائمة لتثمين الكفاءات العلمية والتقنية الوطنية في مجال إنتاج البرمجيات وتوفير الخدمات والتجهيز.
- وضع إجراءات تحفيزية لإنتاج المضمون.
- توجيه النشاط الاقتصادي في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصال نحو التصدير. [1]

5- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع وفائق السرعة:

- تأهيل البنية التحتية الوطنية للاتصالات.
- تأمين الشبكات. نوعية خدمات الشبكات.
- التسيير الفعال لاسم نطاق" dz".

6- تطوير الكفاءات البشرية:

- إعادة النظر في برامج التعليم العالي والتكوين المهني في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- تلقين تكنولوجيات الإعلام والاتصال لجميع الفئات الاجتماعية. [2]

7- تدعيم البحث والتطوير والابتكار:

يستلزم الاقتصاد القائم على المعرفة تفاعلا قويا بين البحث والتطوير وعالم الاقتصاد، إذ ان الابتكار هو الذي يضمن تطوير المنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصال.

8- ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني:

يستنتج من دراسة جميع الترتيبات التشريعية القائمة أن الترسانة القانونية الجزائرية لا تغطي كل المسائل القانونية المترتبة عن استخدام وتطوير تكنولوجيات الاعلام والاتصال وتشييد مجتمع المعلومات

[1] نفس المرجع، ص42. [2] لقرع مصطفى وعمايدية فايزة، الإدارة الالكترونية كمدخل لتحسين جودة الخدمة العمومية، المكتبة القانونية العربية، 2016،PDF .

[2] لقرع مصطفى وعمايدية فايزة، الإدارة الالكترونية كمدخل لتحسين جودة الخدمة العمومية، المكتبة القانونية العربية، 2016،PDF .

وعليه لابد من ضبط مستوى الإطار القانوني تماشيا مع الممارسات الدولية ومتطلبات مجتمع المعلومات.

9- الاعلام والاتصال:

- إعداد وتنفيذ مخطط اتصال حول مجتمع المعلومات في الجزائر.

- إقامة نسيج جمعوي كامتداد للمجهود الحكومي.

10- تثمين التعاون الدولي:

- المشاركة الفعالة في الحوار والمبادرات الدولية.

- إقامة شراكات استراتيجية بهدف تملك التكنولوجيات والمهارات. [1]

11- آليات التقييم والمتابعة:

- إعداد الإطار التصور لنظام مؤشرات نوعية.

- إعداد قائمة مؤشرات ملائمة.

12- إجراءات تنظيمية:

- تدعيم الإنسجام والتنسيق وطنيا وبين القطاعات.

- تدعيم قدرات التدخل على مستوى القطاعات والهيئات المتخصصة.

13- الموارد المالية:

يستلزم تنفيذ استراتيجية الجزائر الإلكترونية موارد مالية معتبرة، لذا فإن برنامج الجزائر الإلكترونية ميزانية استراتيجية وفق المراحل التنفيذية المرتقبة.

الفرع الثاني: مشروع قانون الرقمنة لسنة 2024

هو عبارة عن مشروع قيد الإنجاز فبداية تحضير مشروع النص كان في يونيو الفارط على مستوى وزارة الرقمنة والإحصائيات وتمت المواصلة فيه، على غرار العديد من المشاريع الاستراتيجية

[1] عبان عبد القادر، مرجع سابق، ص92.

الأخرى ، بعد استحداث السيد رئيس الجمهورية المحافظة السامية للرقمنة كهيئة عليا مكلفة بتأطير وتنظيم وقيادة المشاريع الاستراتيجية في مجال التحول الرقمي.

يعتبر هذا المشروع من أساسيات تجسيد التحول الرقمي بصفته الإطار التنظيمي لمجال الرقمنة ويهدف لتأطير الأطر القانونية المشته في الجزائر وتحديد كل العراقيل، بالإضافة إلى إدراج كل الجوانب الأخرى التي لا تملك تغطية قانونية والهدف الاسمى من الرقمنة يكمن في إرساء نموذج جديد لتسيير الإدارات والهيئات والمؤسسات العمومية والاقتصادية بالانتقال من التسيير الكلاسيكي القائم على الورق إلى الحوكمة الرقمية التي ترتكز أساسا على استعمال واسع للتكنولوجيات الرقمية التي ترتكز أساسا على استعمال واسع للتكنولوجيات الرقمية الحديثة من أجل تعزيز مبادئ الشفافية وتوطيد العلاقة بين الإدارة والمواطن وتسهيل التعاملات والإجراءات الإدارية عن طريق ضمان تقديم خدمات عمومية نوعية مؤمنة وسريعة بأقل تكلفة.[1]

ومن بين مشاريع الرقمنة لسنة 2024:

-مشروع رقمنة منظومة لنيل رخصة السياقة: تم اطلاقه من قبل المندوبية الوطنية للأمن في الطرقdnsr، بالتعاون والتنسيق مع مركز البحث في الإعلام العلمي والتقنيCERIST،والذي تسعى من خلاله المندوبية إلى الانطلاق الفعلي في تجسيد استراتيجيتها المرتبطة بالرقمنة والتحول الرقمي سيما ما تعلق برقمنة الخدمات والمعاملات الإدارية المعمول بها لفائدة المترشحين لنيل رخصة السياقة في مختلف أصناف المركبات.

وتهدف المندوبية الوطنية للأمن في الطرق من خلال تنفيذ هذا المشروع، إلى:

تقريب الإدارة من المواطن مع تحسين وتسريع وتيرة(الخدمة العمومية) من خلال رقمنة سيرورة امتحانات الترشح لنيل رخصة السياقة، وإطلاق منصة رقمية تسمح بالولوج إليها، بداية من ملف التسجيل، مرورا بإجراء الامتحانات النظرية ووصولا إلى الحصول على النتائج.

إضافة إلى القضاء على البيروقراطية والتدخل البشري مع إضفاء الشفافية والنزاهة في إجراء امتحانات رخصة السياقة: من خلال رقمنة بنك أسئلة الامتحانات، واستعمال النظام المتعدد الوسائط، مع العلم أن المندوبية الوطنية للأمن في الطرق أعدّت بنك مصور للأسئلة يضم ما يقارب ألف (1000) سؤال في مختلف المواضيع.

[1] مشروع قانون الرقمنة سيكون جاهز خلال الثلاثي الأول سنة 2024، **وكالة الأنباء الجزائرية**، (الأربعاء 8 نوفمبر 2023).

كما يهدف المشروع إلى ترقية مستوى التكوين وإثبات الكفاءة لنيل رخصة السياقة من خلال تلقين المترشح للمعارف المتعلقة بمختلف المجلات التي يتضمنها بنك الأسئلة (قانون المرور، السياقة الدفاعية، الإسعافات الأولية، السياقة الصديقة للبيئة...).

في قطاع التربية تم تجسيد 10 مشاريع قبل نهاية شهر جوان 2024:

- رقمنة تسجيل الأطفال البالغين 6 سنوات في السنة الأولى ابتدائي

- إحصاء الأطفال الذين لم يلتحقوا بالدراسة باستعمال الربط البيني

- مدرسة دولية افتراضية للحفاظ على مقومات الهوية الوطنية بالخارج

- رقمنة توجيه وإعادة توجيه التلاميذ وإجراءات اعتماد المدارس الخاصة

- تخفيض تعريفات خدمة الربط بالأنترنت للمؤسسات التعليمية.

المطلب الثاني: مؤشرات الرقمنة في المؤسسات الإدارية الجزائرية

نظرا لتجربة الرقمنة في الجزائر كأحد إفرازات تطبيق الإدارة الالكترونية، على ضرورة الفحص لبعض التجارب القطاعية في ميدان تقديم الخدمات عن بعد، وذلك ما يمكن تناوله من خلال تجارب بعض قطاعات المؤسسات الإدارية العمومية وفق الآتي:[1]

-الفرع الأول: الرقمنة في قطاع البريد والاتصالات

في إطار التغيرات والتحولات الجذرية التي شهدتها الجزائر في المجالات الاقتصادية والسياسية، وفي ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال، باشرت الجزائر منذ سنوات إصلاحات عميقة في هذا القطاع تجسدت فيما يلي:

- إعادة هيكلة قطاع البريد والمواصلات في الجزائر: لقد تجسدت تعديلات هذا القطاع (البريد والمواصلات) في سن قانون جديد للقطاع في أوت 2000 والذي جاء ليحد من احتكار الدولة لنشاطات البريد والمواصلات، مدعما الفصل بين نشاطي التنظيم واستغلال وتسيير الشبكات، وتطبيقا لهذا المبدأ تم إنشاء سلطة ضبط مستقلة إداريا وماليا، ومتعاملين أحدهما يتكفل بالنشاطات البريدية، والخدمات المالية البريدية، وآخر بالاتصالات، وبالتالي تولد عن التغيير الحاصل في وظائف ونشاطات وزارة البريد والمواصلات إلى المؤسسة العمومية للبريد كمؤسسة ذات الطابع صناعي وتجاري، وإلى متعامل المواصلات السلكية واللاسلكية وفق الآتي:

[1] العربي بوعمامة ورقاد حليمة، مرجع سابق، ص 43

-(EPIC) بريد الجزائر: تم

فصلها كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري

-(SPA) شركة ذات أسهم

-(EPE) اتصالات الجزائر: هي مؤسسة عمومية اقتصادية

- سلطة الضبط: أمام فتح سوق الاستثمار في الاتصالات كانت هناك ضرورة إلى تأسيس نظام سلطة خاصة تتخذ من الجزائر العاصمة مقرا لها.

- مؤسسة بريد الجزائر والخدمة الالكترونية:

تمثل مؤسسة بريد الجزائر أحد مؤسسات الخدمة العمومية التي لها حماية شبه كلية من الدولة، بالنظر إلى وضعيتها الاحتكارية، وفي ظل الضعف او الانعدام الكلي للأطراف المنافسة لها، أصبحت المؤسسة تخضع لرقابة عمومية هي وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال، وبالتالي يصبح تدخل الدولة فيها متطورا، وهو ما يفسره البعض بأنه ناتج عن حجم وكبر المؤسسة في مجال تقديم الخدمات إذ تقوم_ مؤسسة بريد الجزائر_ بجملة خدمات تتمثل في: (خدمات الحساب البريدي الجاري، وتقدم خدمة الاطلاع على الحساب، الدفع، السحب، صناديق التوفير، الطرود البريدية، الحوالات البريدية، الرسائل). [1]

وتماشيا مع التطور المحيط بمؤسسة بريد الجزائر، اتجهت سياسة هذه الأخيرة إلى الاعتماد على نموذج الخدمات التي تكفل احترام حقوق المواطنين، وتكسب ثقتهم بالمؤسسة، وموازاة مع محاولة عصرنة قطاع البريد ثم إدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين، بشكل يعزز من الثقة ويكرس أفضل النتائج والإنجازات، وبالتالي تكريس التأسيس لنظام الخدمات الالكترونية التي تبذلها مؤسسة بريد الجزائر.

-الفرع الثاني: الرقمنة في قطاع العدالة

يمثل مشروع إصلاح قطاع العدالة أحد مشاريع الإصلاح الأساسية في برنامج الحكومة الجزائرية والذي ترمي من وراءه إلى محاولة تحقيق النزاهة، وإقرار العدالة، والتأسيس لدولة الحق والقانون، كمتطلبات هامة في ظل الحكم الراشد، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الهياكل الإدارية والتنظيمية في قطاع العدالة بهدف التحول نحو تقديم خدمات عمومية إلكترونية تم على مستويين:

[1] موقع وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصالات، تم الاطلاع: 2024/04/15، على الموقع: dz.mptic.www

1- مجموع الخدمات الالكترونية الموجهة للمتقاضي التي يمكن تصنيفها ضمن الأنظمة المعلوماتية التالية:

- النظام الآلي لتسيير الملف القضائي من خلال: تسجيل الدعاوى القضائية ومتابعتها إلى غاية صدور الحكم أو تنفيذ العقوبة، المتابعة الدورية والاطلاع على القضايا.

- النظام الآلي لتسيير مؤسسات إعادة التربية والتأهيل، من خلال: متابعة المسجون طوال فترة تنفيذه للعقوبة عن طريق بطاقة إلكترونية خاصة، والمعالجة السريعة لإجراءات العفو.

- نظام صحيفة السوابق العدلية، من خلال إمكانية تسليم الصحيفة العدلية رقم 03 للمواطن ورقم02 للإدارات العمومية في وقت قصير، ومن أي جهة قضائية على مستوى التراب الوطني، كما تتم عملية رد الاعتبار بقوة القانون وبصفة آلية.

- نظام تسيير الأوامر بالقبض، من خلال توفير قاعدة معطيات وطنية متاحة بأيدي الضبطية القضائية تسمح بالتعرف على كل المبحوث عنهم في إطار القانون. [1]

2-استحداث خدمة الشباك الالكتروني لتطوير قطاع العدالة وتقريبه من المواطن:

تتجسد في شكل بوابة لتوجيه الرسائل الإلكترونية تمكن المواطن من الحصول على إجابة مباشرة عن طريق بريده الإلكتروني، وذلك بعد التشخيص القانوني للقضية، أو الاستفسار من قبل خلية مشكلة من قضاة ورجال قانون وإطارات من وزارة العدل.[2]

-الفرع الثالث: الرقمنة في قطاع البنوك

أدت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى تجاوز الأطروحات الاقتصادية التقليدية، ومحاولة الخروج من حلقة التخلف الناجم عن هياكلها، التي تعد غير قادرة على مواجهة تحديات الاقتصاد الجديد، وهو ما فتح المجال أمام الأطروحات الجديدة، التي كانت في النهاية محصلة للعصر الرقمي، أو الاقتصاد الجديد، أو تسيير الرقمنة، ومن ثم التوجه نحو بناء آليات هذا الاقتصاد، وما توفره والتي يأتي في مقدمتها(الآليات) البنوك الالكترونية من إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء، وتقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة بما يضمن خفض التكاليف. ويتجلى من خلال واقع القطاع البنكي في الجزائر، أن هناك بعض المبادرات نحو التحول للصيرفة أو الصرافة الالكترونية، التي تقوم على تقديم البنوك للخدمات المصرفية التقليدية أو المبتكرة من خلال نظام شبكي، أو ما يعرف بشبكات الاتصال الالكترونية، وهو ما يجعل الوصول إليها يقتصر على المشاركين فيها، تبعا لشروط العضوية التي

[1] يتوجي سامية، مرجع سابق، ص ص227-228.
[2] نفس المرجع، ص228.

يحددها البنك، إذ يصبح الدخول ممكنا لكل فرد عضو من خلال أحد المنافذ على الشبكة، التي تعد وسيلة متاحة أمام العملاء للاتصال بالبنك. [1]

-الفرع الرابع: الرقمنة في الضمان الاجتماعي

- عملية إعادة ترقيم المشتركين، في إطار بناء قاعدة معطيات وطنية للضمان الاجتماعي.
- استحداث بطاقة الشفاء الالكترونية للتأمينات الاجتماعية، التي تسمح بالتعرف على هوية المؤمن اجتماعيا وذوي الحقوق وتسهيل دفع مستحقاتهم وتعويضاتهم.[2]

-الفرع الخامس: الرقمنة في قطاعي التعليم والتكوين المهنين والتربية الوطنية

على غرار القطاعات الأخرى شهد كل من قطاعي التربية والتعليم والتكوين المهنين في الجزائر بعض المبادرات في مجال الخدمة الالكترونية، والتي يمكن وصفها بالمبادرات المتواضعة نحو هذا الشكل من الخدمات، كونها تمثل بداية وانطلاق أولية، حيث تمحورت تلك التحولات وفق الآتي:

أ-قطاع التكوين المهني:

نتج عن برامج إصلاحية شاملة مست قطاع التعليم والتكوين المهنين، رؤية جديدة ترمي إلى جعل القطاع يساير برامج التكوين ذات الجودة العالية، خاصة مع التطور التكنولوجي النوعي، وضرورة الاستفادة من الثورة التكنولوجية، فتوجه التكوين المهني نحو تطبيق الخدمة الالكترونية، يهدف أساسا للرفع من مردودية هذا القطاع، والارتقاء، بنموذج جيد للتسيير داخله، وتستفيد مؤسسات التكوين المهني من شبكة انترنت، تؤدي وظيفة الربط بين مختلف المصالح الإدارية ومراكز التكوين المهني، ومن ثم فقد استطاعت هذه المؤسسة التوصل إلى بث دروس افتراضية عبر الشبكة المحلية.[3]

ب- قطاع التربية الوطنية:

سجل قطاع التربية الوطنية في الجزائر انفتاحا على تكنولوجيا المعلومات والاتصال كغيره من القطاعات الأخرى، ولإبراز ما قام به هذا القطاع من مبادرات الخدمة الالكترونية كمدخل لترقية ما يقدمه للطلبة، يمكن رصد أهم هذه الخدمات على مستويين:

-مستوى التعليم النظامي: كانت تسجل مبادرات محتشمة لا تتعدى شكل الخدمات الظرفية مثل ما يتعلق الأمر بالإعلان عن نتائج شهادة التعليم الأساسي، وشهادة البكلوريا على شبكة الهاتف النقال أو على شبكة الأنترنت، ومع التطور السريع لتكنولوجيا الاتصالات والرقمنة سجل قطاع التربية قفزة نوعية في مجال تقديم الخدمات الالكترونية للتلاميذ والأولياء وحتى الأساتذة والراغبين في المشاركة في المسابقات

[1] نفس المرجع، ص229.
[2] نفس لمرجع، ن، ص.
[3] عبان عبد القادر، مرجع سابق، ص103.

(التسجيل في الامتحانات الرسمية يتم الكترونيا، إنشاء فضاء الأولياء حيث يمكن للولي متابعة نتائج ابنه واستخراج كشف نقاطه، التسجيل في مسابقات التوظيف).

- مستوى التعليم عن بعد:

يقدم هذا المستوى خدمات الكترونية للطلبة الذين يتلقون دروس التعليم عن الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد(التعليم بالمراسلة)، إذ يتيح الموقع الالكتروني الخاص بالديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد خدمات الكترونية للمسجلين بالمركز، تتعلق بإمكانية التسجيل وسحب الاستمارة الالكترونية، إضافة إلى التعريف بالمركز، وفتح فضاء إلكتروني للاتصال به والاستعلام، مع توفير خدمات الدروس المقررة وفق المنهاج التربوي، وغيرها من خدمات تعلم الاعلام الآلي واللغات الأجنبية، كما يقدم الموقع جملة من الفروض والامتحانات للتحميل إلكترونيا، وغيرها من الخدمات.[1]

-الفرع السادس: الرقمنة في المؤسسات الإدارية العمومية

شهد قطاع الإدارة العمومية تطورا ملحوظا عن طريق تغيير مفاهيم الخدمة العامة من خلال إدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

- تنصيب شبكة حكومية داخلية الحديثة للاتصال (RIG).

- وضع برنامج (IDARA) في مصلحة الموارد البشرية على مستوى الوظيف العمومي، وتنصيب شبكة معلومات تربط الإدارة مع هياكلها لامركزية والمحلية المكلفة بالتسيير التنبئي للموظفين العموميين.

- إطلاق بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيو متري والالكترونية.

- إصدار وسحب شهادة ميلاد مرقمنة ومؤمنة (شهادة ميلاد رقم 13، رقم 12، رقم 12s).

-رقمنة وثائق البطاقة الرمادية، عن طريق يحتوي على قواعد البيانات الخاصة بالبطاقة الرمادية، تتصل بها حاسبات موجودة على مستوى كل من الدوائر والدرك الوطني الذي يستعملها في حالة التأكد والمراقبة.

- تطوير عملية الاتصالات ونقل المعلومات والإحصائيات أثناء الانتخابات، بين البلديات ومن الدوائر وإلى الولايات، أين تجمع النتائج على المستوى المركزي بالجزائر العاصمة، بما يؤدي إلى توفر الكثير من الجهد والوقت.

[1] نفس المرجع، ن ص.

- تنصيب منصة خاصة بالبريد الالكتروني تعمل على تزويد الدوائر بهذه الخدمة، حيث يتم إرسال الرسائل الالكترونية مباشرة إلى الهيئة الإدارية المختصة (الدوائر، ديوان الوالي).

- إتاحة خدمات على الخط في بعض مؤسسات الخدمة العمومية، من شأنه تدعيم شفافية الخدمة، وتوفير المعطيات والدلالات الرقمية لجمهور والمواطنين.[1]

الفرع السابع: وزارة الرقمنة والاحصائيات

بناءا على المرسوم التنفيذي 20-364 المؤرخ ب5 ديسمبر2020 ، والذي يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الرقمنة والإحصائيات من خلال ثمانية مواد. فالمادة الثانية المتعلقة بالمديرية العامة للرقمنة والتي تكلف على الخصوص بما يأتي:

- إعداد والسهر على تنفيذ السياسة الوطنية لترقية وتطوير الرقمنة والتحول الرقمي للإدارات العمومية والمؤسسات.

- إعداد في إطار تشاوري الاستراتيجية في مجال الرقمنة.

- ترقية استعمال تكنولوجيات الرقمنة بالتشاور مع الدوائر الوزارية المعنية، الآليات التي تسمح بمرافقة التحول الرقمي قصد تحسين نوعية الخدمة العمومية.

- السهر على وضع البيئة الملائمة لتنفيذ حوكمة الكترونية بالتشاور مع الأطراف الفاعلة.

- دراسة وضبط مخططات وبرامج تطوير القطاع والسهر على تنفيذها مع اعداد تقارير دورية حول تقدم مؤشرات تطوير الرقمنة واقتراح كل تدبير واجراء يهدف إلى تحسينها.

- المشاركة في ترقية وتطوير أنظمة بيئية للرقمنة والاقتصاد الرقمي وكذا نقل التكنولوجيا وتثمين نتائج البحث.

- ترقية تنافسية المتعاملين الاقتصاديين عن طريق الرقمنة.

- القيام بالدراسات الضرورية لإعداد الاطار القانوني والتنظيمي المتعلق بتطوير الرقمنة.

- المشاركة في تنفيذ عملية التحسيس والوقاية وحماية المواطن من المخاطر المرتبطة بالرقمنة، بالتنسيق مع الأطراف الفاعلة.

[1] يتوجي سامية، مرجع سابق، ص ص225-226.

المبحث الثاني: المؤسسات الإدارية الرقمية الجزائرية بين مواجهة التحديات والحلول المقترحة

إن وجود فجوة رقمية تشير إلى خلل في معادلة حيازة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكلها الحديث، وحيازة المهارات التي يتطلبها التعامل معها، والأمر الذي يمنح الأفضلية الاجتماعية للحائزين عليها، سواء كانوا دولا، أو أفرادا، حيث تعني هذه الأفضلية بالنسبة للأفراد الفرق بين الفقر والرفاهية، وبالنسبة للدول أو المجتمعات النجاح في الانضمام للاقتصاد العالمي، أو الانعزال منه.

فسنتطرق إلى الصعوبات والتحديات التي واجهتها الرقمنة في تطبيها والحلول المقترحة لتفعيلها.[1]

-المطلب الأول: تحديات وصعوبات تطبيق الرقمنة في المؤسسات الإدارية الجزائرية

يجابه تطبيق الرقمنة تحديات مختلفة تتباين من نموذج إلى آخر، تبعا لنوع البيئة التي تعمل في محيطها كل مبادرة، وعموما يمكن التطرق إلى بعض التحديات التي تكاد تعترض أغلب برامج الرقمنة في ما يلي: [2]

-الفرع الأول: المعوقات الإدارية

تتجه بعض الدراسات إلى تحديد، ومحاولة حصر المعوقات الإدارية في تطبيق الإدارة الالكترونية، وترجعها إلى الأسباب الآتية:

-ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الالكترونية.

- عدم القيام بالتغيرات التنظيمية المطلوبة لإدخال الإدارة الالكترونية، من إضافة أو دمج بعض الإدارات، أو التقسيمات، وتحديد السلطات والعلاقات بين الإدارات، وتدفق العمل بينها.

- غياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يخدم التحول نحو منظمات المستقبل الالكترونية.

- المستويات الإدارية والتنظيمية واعتمادها على أساليب تقليدية، ومحاولة التمسك بمبادئ الإدارة التقليدية

[1] النصوص القانونية حول الرقمنة والإحصائيات، موقع وزارة الرقمنة والإحصائيات، تم الاطلاع في 5 ماي 2024، www.mns.gove.dz.

[2] حمد، قبلان آل فطيح، "دور الإدارة الالكترونية في التطوير التنظيمي بالأجهزة الأمنية دراسة مسحية على ضباط شرطة المنطقة الشرقية"، المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص42، 43.

- مقاومة التغيير في المنظمات، والمؤسسات الوطنية من طرف العاملين التي تبرز ضد تطبيق التقنيات الحديثة خوفا على مناصبهم، ومستقبلهم الوظيفي.

الفرع الثاني: معوقات تشريعية

غياب الإطار القانوني المنظم للمعلومات في الجزائر من شأنه أن يؤدي إلى العديد من الإشكاليات المتعلقة بتداول المعلومات ونوعيتها ومحتواها، وكذلك حفظ هذه المعلومات خاصة الشخصية منها، والجهات المخولة لها هذه الصلاحيات، إضافة إلى حالات وأوقات الاطلاع عليها ومكان حفظها، كل هذه الإشكاليات توجد في الإدارات العمومية أين يتعلق الأمر بمعلومات الأشخاص، فحتى الآن النصوص القانونية التي تعالج المواضيع المرتبطة بحفظ المعلومات عن طريق التكنولوجيا الحديثة وطريقة التعامل معها بالجريمة معها غائبة، رغم أن المشرع الجزائري اجتهد في سن مجموعة من القوانين التي تنظم الإدارة الالكترونية، خاصة ما تعلق بالجريمة والتوقيع الالكترونين، إلا أن المشكل يبقى في تفعيل هذه القوانين من خلال بناء لدى المستفيدين من تلك المعاملات.

فمشكلة انعدام الثقة في التعاملات الرقمية حال دون تفعيل ممارسة خدمات الإدارة الالكترونية المتاحة في الكثير من المؤسسات العمومية، فعلى سبيل المثال مشكلة المعاملات المالية الالكترونية تعرف الكثير من التأخر والعزوف عليها، رغم الحملات والجهود المبذولة لتفعيلها، نتيجة غياب الثقافة الرقمية من جهة وغياب الثقة في التعامل الرقمي من جهة أخرى. ومنه يمكن اجمال العقبات المرتبطة بالجانب القانوني في النقاط الآتية:[1]

- انعدام الثقة بإجراءات المعاملات والسداد عبر الانترنت، وعدم انتشار اعتماد التوقيع الالكتروني ومصداقية الوثائق التي يتم تبادلها الكترونيا لصعوبات ترتبط بالأمن والخصوصية.

- غياب الإطار التشريعي الذي ينظم المعاملات الالكترونية خاصة مع انفتاح الأسواق وانتشار الأنترنت.

فالقوانين من شأنها تنظيم مختلف العمليات التنظيمية والإدارية للإدارة الالكترونية بمختلف مجالاتها العملية سواء التجارية منها أو الخدماتية، كما أنها توفير الحماية القانونية والأمنية لتلك التعاملات، خاصة مع انتشار ظاهرة القرصنة الالكترونية وبروز ظاهرة الإرهاب الالكتروني الذي أضحى يهدد مصالح المؤسسات والدول.

فاليوم أصبحنا نسمع عن التهديدات الالكترونية التي تتعرض لها الدول، حتى المتحكمة في الأنظمة الحاسوبية المعلوماتية، والخسائر الكبرى التي تتعرض لها نتيجة هذه الظاهرة، وفي هذا الشأن

[1] سامية منزر، زرفة بلقواس، الإدارة العمومية في الجزائر واستراتيجية تطبيق الإدارة الالكترونية فيها، العدد12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020، ص42.

يجمع الكثيرين من الخبراء في الجريمة الالكترونية، أنها أخذت منعرجا آخر بتحولها إلى ظاهرة الإرهاب المعلوماتي.

الفرع الثالث: المعوقات البشرية

- تزايد الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع وأقسامه(فئات تمتلك أجهزة حاسوبية ومعدات أخرى تفتقدها)، أدى إلى ازدياد حدة التفرق، وأضعف مشاريع الإدارة الالكترونية.

- إشكالات البطالة التي يمكن أن تنجم عن تطبيق الإدارة الالكترونية، وحلول الآلة محل الإنسان، هذا الأخير الذي يرفض ويقاوم التحول الالكتروني خوفا عن امتيازه ومنصبه.

الفرع الرابع: المهددات الأمنية

تتمثل هاته المهددات في الآتي: [1]

-التخوف من التقنية وعدم الاقتناع بالتعاملات الالكترونية، خوفا عن ما يمكن أن تؤديه من مساس وتحديد العنصري الأمن والخصوصية في الخدمات الحكومية ويمثل فقدان الإحساس بالأمان تجاه الكثير من المعاملات الالكترونية، مثل التحويلات الالكترونية والتعاملات المالية عن طريق الائتمان، أحد المعوقات الأمنية التي تواجه تطبيق الإدارة الالكترونية، حيث من مظاهر أمن المعلومات بقاء المعلومات وعدم حذفها أو تدميرها.

وجدير بالذكر أن تحقيق الأمن المعلوماتي يرتكز على ثلاث عناصر أساسية هي:

-العنصر المادي: من خلال توفير الحماية المادية لنظم المعلومات.

- العنصر التقني: باستخدام التقنيات الحديثة في دعم وحماية أمن المعلومات.

- العنصر البشري: بالعمل على تنمية مهارات، ورفع قدرات، وخبرات العاملين في هذا المجال.

الفرع الخامس: التحديات الفنية والتقنية

إن هذا النوع من المعوقات ناتج عن طبيعة التكنولوجيا في حد ذاتها على اعتبار أنها تمثل نظاما بالغ التعقيد من الناحية الفنية، ومن بين هذه المعوقات الفنية والتقنية التي تواجه تكنولوجيا المعلومات وتوظيفها نذكر ما يلي: [1]

[1] منصور، بن سعد القحطاني، " مهددات الأمن المعلوماتي وسبل مواجهتها، دراسة مسحية على منسوبي مركز الحاسب الآلي بالقوات البحرية الملكية السعودية بالرياض"، الرياض، 2008، ص13.

- قلة البرامج التدريبية للموارد البشرية، ورسكلة موظفي الإدارة، والاستعانة بخبرات معلوماتية في ميدان تكنولوجيا المعلومات ذات كفاءة عالية.

- ضعف الموارد المالية المخصصة لمشاريع الإدارة الرقمية، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الصيانة التقنية لبرامج الإدارة الالكترونية.

- ارتفاع تكاليف تجهيز البنى التحتية للإدارة الرقمية، الأمر الذي يحد من تقدم مشاريع التحول الرقمي.

- صعوبات فنية تتعلق بتكنولوجيا المعلومات على مستويات عديدة.

- ارتفاع تكاليف الاستفادة من خدمات شبكات الانترنت، مما يحول إلى الوصول المتكافئ لمستخدمي هذه الشبكة.

الفرع السادس: المعوقات الاجتماعية

التطورات التكنولوجية السريعة تتطلب نوعا جديدا من منظومات القيم التي تحكم العلاقات بين الأفراد، وعدم تأقلم الأفراد مع تلك المتطلبات الجديدة يحدث نوع من الاضطراب وباعتبار الإدارة الالكترونية من التطورات التكنولوجية فإنها على غرار الابتكارات المادية بإمكانها احداث تغيير في الثقافة المادية التي تمتد للثقافة اللامادية، فبحسب فإن الحاجة والقاعدة الثقافية والقدرة العقلية والتراث عناصر أربعة ضرورية لابد من وجودها ليتمكن الاختراع أن يظهر، إلا أن تأثير الاختراعات يختلف حسب طبيعتها، فالأنماط المختلفة للاختراعات تؤدي إلى تأثيرات اجتماعية متمايزة تبعا لطبيعة الاختراع وحجمه فتغير الثقافة اللامادية وعدم توافقها مع العناصر الثقافية للمجتمع يرجع لعدة أسباب أهمها:[2]

- السرعة غير المتكافئة بين العناصر المادية والمعنوية.

- مقاومة أفراد المجتمع للجديد وحرصهم على القديم.

- صعوبة تغيير التصورات العقلية الجمعية لأفراد المجتمع في ما درجوا عليه، خاصة في حالة ظهور اختراع أو اكتشاف جديد.

- وجود تناقضات اجتماعية بين الجماعات والهيئات داخل المجتمع نتيجة عدم التجانس في التركيب الاجتماعي.

---

[1] كتاب جماعي محكم، رقمنة خدمات المرفق العام في الجزائر: الواقع، والتحديات، والآفاق، المركز الديمقراطي العربي للنشر، ألمانيا، 2021، ص 119.

[2] سامية منزر، زرفة بلقواس، مرجع سابق، ص40،41.

ومن هنا يمكن أن تأثر الإدارة الالكترونية بمفاهيمها وعملياتها الإدارية على أفراد المجتمع، من خلال تغيير بعض القيم والعلاقات القائمة بين مختلف الفاعلين سواء كانوا أفراد عاملين داخل المؤسسات والتنظيمات أو أفراد مستفيدين من خدمات تلك المؤسسات والتنظيمات، فالإدارة الالكترونية بمختلف نظمها ووسائلها الالكترونية والرقمية قضت على الكثير من السلوكيات الإدارية التقليدية كالتعامل المباشر وجها لوجه، أو الهرمية في التنظيمات، إضافة إلى تسهيل الوصول للمعلومات التي يعتبرها الكثير من الإداريين أداة قوة لبسط النفوذ الإداري.

والمجتمع الجزائري حله حال أي مجتمع يشهد إصلاحات وتطويرات جديدة لذلك يواجه مشروع الإدارة الالكترونية بعض العراقيل الاجتماعية التي تحد من فعالية العمل الإداري الالكتروني في نظم الإدارة الالكترونية، ومن بينها:

-الأمية الالكترونية.

- الفقر وانخفاض الدخل الفردي الذي يؤدي إلى صعوبة التواصل عبر شبكات الإدارة الالكترونية.

- الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع وانقسامه بين فئات تملك أجهزة الحاسوب ومعداته وفئات لا تملك، مما يضعف مشروع الإدارة الالكترونية.

- الخوف من مشكلة البطالة عند إحلال الآلة محل الإنسان.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لتفعيل الرقمنة في المؤسسات الإدارية الجزائرية

حاولت الجزائر جاهدة بحثا عن مخططات التحول الرقمي في مؤسساتها الإدارية أين اتجهت إلى تبني مشروع الإدارة الالكترونية من أجل تحسين الخدمة العمومية وعصرنة المؤسسات الإدارية ، وسنتطرق للحلول المقدمة عن مدى تفعيل واختيار الطرق والأساليب المناسبة لتحقيق هذا التطور :[1]

-حل مشكلة الجانب التقني الذي تحتاجه الإدارات المحلية والذي يبقى عائقا أمام تحقيق السياسات المقترحة خاصة وأن هذا الجانب يحتاج أغلفة مالية ضخمة

- تأطير الكوادر البشرية وتأهيلها بما يتلاءم مع عمليات الرقمنة، وتمكينهم من العمليات الإدارية واستخدام أنظمة إلكترونية داخل الإدارة المحلية عبر كامل التراب الوطني.

[1] فوزية صادقي، سليم بولحية، الرقمنة ورهانات تحسين الخدمة العمومية بالجماعات المحلية في الجزائر بين الآفاق الاستراتيجية الواعدة للتعامل الرقمي وأولوية تجاوز العراقيل (مديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية بسكرة نموذجا)، العلوم الإنسانية، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة3، المجلد 22، العدد02، 2022، ص862.

- إيجاد بنية قاعدية قوية واسعة ومتكاملة، والانفتاح على الاقتصاد الجديد مع ضرورة الاستثمار في العنصر البشري عن طريق استغلال الرأسمال الفكري.

- عصرنة الشبكة الوطنية للاتصالات بإدخال التكنولوجيات الجديدة وربطها بالرقمنة بشكل مكثف والرفع طاقة الشبكة الوطنية للاتصالات.

-التعجيل في استخدام التكنولوجيا في الإدارة العامة، بإنفاق ميزانيتها الضخمة على تطوير الإدارة الالكترونية في الجزائر وضرورة استخدام الرقمنة لتحسين الخدمة العمومية في الجماعات المحلية.

- استكمال البنية التحتية الرقمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال الأمر الذي يوجب ضرورة فك مركزية تسيير المعلومات، وتحسين عملية صنع القرار، وبذلك وضعت أهداف خاصة وأخرى مشتركة وهي كالآتي:

1- استكمال البنى الأساسية المعلومات، ووضع نظم إعلام مندمجة، وتنمية الكفاءات البشرية.

2- نشر تطبيقات قطاعية متميزة.

3- تطوير الخدمات الالكترونية لفائدة المواطنين والشركات والعمال والإدارات الأخرى.

- نشر التطبيقات الرقمية بشكل أكثر أمانا أمام عمليات القرصنة والتشويش ووضع استراتيجيات وخطط التأمين.

-العون المادي والمعنوي المساعد على اجتياز العقبات وتطوير برامج التحول الالكتروني والإدارة الالكترونية [1]

- وضع نظم معلوماتية مندمجة وتطوير الخدمات المقدمة للمواطن من أجل خدمة أفضل أسرع للمواطن، ومن أجل توظيف التكنولوجيا الحديثة واستغلالها لمسايرة العصر المتحول بسرعة نحو الفتوحات العلمية الحديثة من مبتكرات وابداعات لم تحدث تغييرا على الحاجة في ذاتها.

[1] بن عياش آسية و أوكيل محمد أمين، مرجع سابق، ص270.

خلاصة الفصل:

إنّ موضوع عصرنة المؤسسات الإدارية في الجزائر بات موضوع الساعة، أين توجهت العديد منها لتقديم خدمات بطرق متطورة وحديثة تتماشى وفق الأنظمة الرقمية العالمية التي فرضها التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات، فتحولت من إدارة ورقية في وعائها التقليدي إلى إدارة رقمية إلكترونية.

وهذا ما تناولناه في هذا الفصل من مدى تفعيل وتطبيق الرقمنة في المؤسسات الإدارية الجزائرية من خلال مشاريع الحكومة التي تم تبنيها من طرف الدولة الجزائرية بين مواجهة التحديات والحلول المقترحة.

الفصل الثالث:

آليات تطبيق الرقمنة في الجامعة الجزائرية

الفصل الثالث: آليات تطبيق الرقمنة في الجامعة الجزائرية

ساهمت الرقمنة في عصرنة وتطوير العديد من القطاعات، حيث بات ادماجها واجب لا مفر منه. ويعتبر قطاع التعليم العالي من بين القطاعات التي تبنت هذه التقنية الحديثة، فأصبح يعمل على مواكبة الانفجار المعرفي الذي انتشر حديثا بفضل الثورات الحديثة التقنية والتكنولوجية، لينتقل من التعليم بوعائه التقليدي إلى التعليم الالكتروني.

وتعد الجامعة الجزائرية من بين المؤسسات التي سعت ولا زالت تسعى جاهدة لتطبيق مشروع الرقمنة في ظل الاستراتيجيات التي أقرتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. حيث عملت هذه الأخيرة على محاولة الارتقاء بنموذج إداري يتماشى وأهداف منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، وإرساء أسس تكنولوجية حديثة على مستوى إدارات الجامعة من جهة وعلى مستوى الأداء البيداغوجي التعليمي من جهة أخرى.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى آليات تطبيق وتفعيل الرقمنة في الجامعة الجزائرية كمؤسسة إدارية تابعة لقطاع التعليم العالي من خلال مبحثين: المبحث الأول تحت عنوان النظرة الرقمية بالجامعة الجزائرية، حيث يضم مجموعة من المطالب نهدف من خلالها تبيان تحديات التعليم الرقمي، الرهانات والتوصيات، بالإضافة إلى أهداف تطبيق الرقمنة بالجامعة الجزائرية. والمبحث الثاني تناولنا فيه نماذج عن مدى تفعيل الرقمنة بالجامعة الجزائرية من خلال مجموعة من المطالب تضم التسجيلات الجامعية، المنصات الرقمية التابعة لوزارة التعليم العالي ونموذج منصة بروغراس.

المبحث الأول: النظرة الرقمية بقطاع التعليم العالي

إن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عازمة على جعل الرقمنة دعامة أساسية لكل نشاط بيداغوجي أو بحثي أو متعلق بالحكومة داخل المؤسسات الجامعية والإدارة المركزية غير أنه من أجل تحديد فرص نجاح هذا المشروع فإن الهدف يطرح تساؤلات تحتاج إلى أجوبة صريحة ومتدرجة بخصوص الرؤية التي تندرج في المدى البعيد بهدف إدماج فعلي للرقمنة في التعليم العالي والبحث العلمي والخدمات الجامعية العصرية من أجل التكافل الفعلي بانشغالات الطالب.

المطلب الأول: مستويات تفعيل الرقمنة بقطاع التعليم العالي

بالحديث عن سعي مختلف القطاعات نحو اعتماد التكنولوجيا الرقمية واتباع أساليب الحداثة والتطور الرقمي، فإن قطاع التعليم العالي بدوره يسعى لإرساء حوكمة إلكترونية في كافة مستوياته. فهو القطاع الريادي في البحث العلمي والتكنولوجي. وذلك من خلال احداث تغييرات رقمية في مؤسسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تهدف إلى تحقيق مشروع صفر ورقة في الجامعات الجزائرية، بتعميم الرقمنة في جميع التعاملات من البحث إلى الخدمات الجامعية .

الفرع الأول: موقف المشرع الجزائري من تفعيل الرقمنة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

من الناحية القانونية ترتكز كل الأعمال والإجراءات التي يقوم بها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في مجال الرقمنة على أسس تشريعية في هذا الصدد، يحكم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي مجموعة من النصوص القانونية التي تفرض هذه الاستراتيجية وتوفر لها دعامة تشريعية تحميها وللحديث عن منطلق الرقمنة فنحن بحاجة إلى معرفة جذور تأصيلها كاستراتيجية تطبيقية في القطاع ويعود ذلك إلى استراتيجية الجزائر الالكترونية سياسيا سنة 2013

أ- تفعيل رقمنة قطاع التعليم العالي سياسيا:

إن أساس رقمنة قطاع التعليم العالي يعود إلى "استراتيجية الجزائر الإلكترونية2013 "، وهي مبادرة أطلقتها الحكومة الجزائرية بالتعاون مع وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام سنة 2008 وقد شارك في فعاليتها أكثر من ثلاث مئة شخص خلال ستة أشهر تضمنت ثلاث عشر محورا لتحديد الأهداف الرئيسية المخمن إنجازها.[1] والمتمثلة في:

- تسريع استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال على مستوى الإدارات العمومية كافة.
- تطوير آليات وإجراءات تمكن الجميع من الاستفادة من تكنولوجيا الإعلام.

[1] خالد قاشي، منير لواج، استراتيجية الجزائر الإلكترونية فجوة النظرية والتطبيق مجلة الإدارة وتنمية البحوث والدراسات العدد، 4 سنة، 2013، ص86.

- تعزيز البنية التكنولوجية وزيادة تدفق السريع للانترنت.[1]

ومن أبرز إنجازات هذا المشروع ونتائجه إنشاء مركز دراسات والأبحاث في وتكنولوجيا لإعلام والاتصال ثم مركز الإعلام والتقنيات وهي دلالة على وجود إدارة سياسية لتحقيق مشروع الجزائر الإلكترونية بكافة قطاعاتها وتشجيع اعتمادها لهيئتين تابعتين لوزارة البحث العلمي وتكليفهما بإنجاز وتطوير الابتكارات الرقمية لم يكن إلا اللبنة الأولى لرقمنة قطاع التعليم العالي.[2]

ب- الإطار التشريعي لعصرنة قطاع التعليم العالي

سعى المشرع الجزائري في كافة الميادين والعصور لتحقيق تنمية وفرض تحولات إيجابية، تتماشى مع تطورات مختلف القطاعات والتي من ضمنها قطاع التعليم العالي وفي ذلك سيتم ذكر التعديلات التي وقعت على:

-القانون التوجيهي للتعليم العالي.

- قانون البحث العلمي والتكنولوجي.[3]

استحداث هيئات مكلفة بالدعم التقني للرقمنة في قطاع التعليم العالي على مستوى الجامعات. [4]

القانون رقم 99-05 مؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق ل:04 أفريل سنة 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي

يهدف هذا القانون حسب مادته الأولى لتحديد الأحكام الأساسية المطبقة على المرفق العمومي للتعليم العالي حيث حدد مهامه في المادة الثالثة والتي تنص على: **يساهم المرفق العمومي للتعليم العالي بصفته أحد مكوني المنظومة التربوية في تنمية البحث العلمي والتكنولوجي واكتساب العلم وتطويره ونشر ونقل المعارف رفع المستوى العلمي والثقافي للمواطن عن طريق نشر الثقافة والإعلام العلمي والتقني.** [5]

---

[1] الإطار التشريعي لرقمنة قطاع التعليم العالي أنظر النصوص القانونية على المنصة الرسمية لوزارة التعليم العالي: https: //www.mers.dz

[2] المخطط التوجيهي لرقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي SDN لمنصة 2023، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بن عكنون، الجزائر، أكتوبر2022، ص21.

[3] أنظر المادة 01 من القانون رقم 99-05 مؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق ل04 أفريل 1999، المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي.

[4] أنظر المادة 03 من القانون رقم 99-05.

[5] درويش جمال، تأثير الرقمنة على تطبيق آليات ومعايير ضمان جودة التعليم العالي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، أعمال الملتقى الدولي الافتراضي يوم22-21 فيفري 2021، ص58.

ومما لاشك فيه أن مصطلح تنمية البحث العلمي والتكنولوجي ومصطلح الإعلام العلمي والتقني لم يكن محض صدفة بل هو رغبة دفينة للمشرع منذ القدم للنهوض بقطاع التعليم العالي تتجسد هذا الأخيرة في اهتمامه المطلق بالبحث العلمي. [1]

كما أكد ذلك في نص المادة الخامسة من القانون ذاته ضمن ما يسمى باستجابة المرفق العام للتعليم العالي للحاجيات العامة المحددة في ميدان التكوين العالي والبحث العلمي والتكنولوجي وتثمين نتائجه ونشر ثقافة الإعلام العلمي والتقني وفي كل مرة نتطرق فيها لنص قانوني نجدها تطرح مساعي تطوير نشاط هذا القطاع على الصعيد التكنولوجي [2] أيضا التعليم العالي لم تكن معالمه واضحة كما هي حاليا فقد تبنت قطاعات التعليم العالي سابقا النظام الكلاسيكي والآن تسعى لإنجاح النظام الحديث بكل مقوماته وعن البحث العلمي فقد نصت المادة الثالثة والعشرون على:" يسهر قطاع التعليم العالي في مجال البحث على تطوير البحث العلمي والتكنولوجي وتثمينه في كل التخصصات".

وقد عدل هذا القانون بموجب القانون 08-06 المؤرخ في 16 صفر الموافق ل: 23 فبراير سنة 2008 ليلغي بعضا من المواد من المادة 6 إلى غاية المادة 21، لينظم التكوين العالي وفقا لما يحقق النهوض بقطاع التعليم العالي بصفة كاملة وبشكل خاص تطويره تكنولوجيا. [3]

وفي الباب الثاني من ذات القانون المعنون بالبرمجة الوطنية لأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.[4]

حيث نجد أن المشرع في إطار تنفيذ استراتيجية تنمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمعلوماتية قد ضبط مجموعة من البرامج الوطنية وأوجب البحث العلمي والتطوير التكنولوجي فيها ومن بين هذه البرامج برنامج تكنولوجيا الإعلام والمعلوماتية وماهي إلا تمهيد لثورة رقمية تلوح في أفق منظومة التعليم العالي وليستمر التحيين وليصدر القانون التوجيهي للبحث العلمي حيث صدر القانون 15-21 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق ل:30 ديسمبر سنة 2015 ليؤكد على كون البحث العلمي من الأولويات الوطنية حسب ما تضمنته المادة الثانية من القانون وليفسر أيضا في مفهوم هذا القانون لكل الجزئيات التي تنظمه. [5]

---

[1] قند وز عمارة، التعليم الإلكتروني تجارب ونماذج الرقمنة المفروضة، كلية الحقوق البويرة، أعمال الملتقى الدولي الافتراضي يوم 22-21 فيفري 2021، ص154.

[2] أنظر المادة 05 من القانون رقم 99-05.

[3] أنظر المادة 5 من القانون 08-06 المؤرخ في 16 صفر الموافق ل23 فبراير، سنة 2008.

[4] أنظر المادة 2 من القانون 15-21 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق ل30 ديسمبر سنة 2015، المتضمن القانون التوجيهي للبحث العلمي.

[5] أنظر المادة 2 من المرجع السابق.

تقوم ببرمجة أنشطة البحث وتقييمها، وتطوير مخططات لتعزيزها ودعم المؤسسات العامة ذات الطابع العلمي والتكنولوجي. كما تسعى لتعزيز وتطوير المعارف والمهارات العلمية من خلال تقدير وتقييم كل نشاط يسهم في هذا الهدف[1].

قانون 15-21 الذي يتعلق بالبحث العلمي والتطور التكنولوجي كان المنطلق لتحقيق ثورة في مجال البحث العلمي وتطوير قطاع التعليم العالي. وبعد صدور هذا القانون.

تم إنشاء هيئة مهمة للغاية وفقاً للتعديل الدستوري الصادر بموجب الأمر رقم 20-442 في 30 ديسمبر 2020، وهي المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات. تم تحديد طبيعة هذه الهيئة في المادة 216 من الدستور حيث: [2]" المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات هيئة استشارية".

المادة 217 من الدستور تنص على أن المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات يتولى رقابة التدابير الضرورية لتعزيز القدرات الوطنية في مجال البحث والتطوير. وقد صدر القانون رقم 20-01 في 5 شعبان عام 1441 الموافق لـ 30 مارس 2020 لتحديد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات بالإضافة إلى تحديد تشكيله [3].

ليعزز القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطور التكنولوجي بالقانون20-02 المؤرخ في 5 شعبان عام 1441 الموافق ل:30 مارس 2020 المعدل لما قبله 15-21 و الذي يشمل زيادة فرص تطوير البحوث العلمية والتكنولوجيا.

وفي 17 نوفمبر2022 تم اصدار قرار رقم 1406، والذي يتضمن استثناء اللجنة الوطنية للرقمنة وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها من خلال ستة مواد بهدف متابعة وتطبيق وإثراء المخطط الرئيسي للرقمنة الخاص بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي حيث تنص المادة الأولى:

يهدف هذا القرار إلى إنشاء لجنة وطنية للرقمنة وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها في صلب النص

"اللجنة".

والمادة الثانية من نفس القرار التي تنص على:

" تكلف اللجنة بمتابعة وتطبيق وإثراء المخطط الرئيسي للرقمنة الخاص بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي مع اللجان الجهوية".

[1] أنظر المادة 216 من التعديل الدستوري الصادر بموجب الأمر رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020.
[2] أنظر المادة 217 من المرجع السابق.
[3] أنظر القانون 20-01 المؤرخ في 5 شعبان عام 1441 الموافق ل30 مارس المحدد لمهام المجلس الوطني للبحث العلمي وبيان تشكيلته سنة 2020.

الفرع الثاني: تفعيل رقمنة التعليم العالي على المستوى التنظيمي

فرضت الرقمنة تغييرا تنظيميا على مستوى قطاع التعليم العالي ويقصد بالتغيير التنظيمي الانتقال والتحول لنسق غير النسق الذي كان عليه نظام المؤسسة وهيكلها وهو نتيجة حتمية لجملة من التغيرات الداخلية والخارجية الرقمنة.[1]

وفي إطار التنظيم المعمول به فإن وزير التعليم العالي والبحث العلمي وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 13-77 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق ل30 يناير سنة 2013 المحدد لصلاحيات وزير التعليم العالي

تنص المادة الأولى منه على:

" في إطار السياسة العامة للحكومة ومخطط عملها الموافق عليه طبقا لأحكام الدستور يمارس وزير التعليم والبحث العلمي صلاحياته على مجموع النشاطات المرتبطة بتطوير التعليم العالي والبحث العلمي.[2]

ويشتمل ذلك جميع التغيرات المصاحبة للتحولات في القطاع بما فيها عصرنتها ورقمنتها

ليؤكد في المادة الثالثة على مجمل صلاحيته التي يتمتع بها ونخص الفقرة الخامسة بحيث " يسهر على استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تسيير والتعليم وترقيتهما كما يقترح مخطط تطوير التعليم العالي على المدى الطويل والمتوسط والقصير"

ولا شك أن مظهر من مظاهر الرقمنة هو تعزيز استعمال الوسائل التكنولوجيا والاعلام في نشاطه. [3]

حيث المادة الخامسة من ذات المرسوم في الفقرة الثانية تنص على أن وزير التعليم العالي يعمل على وضع سياسية لتطوير شبكة مكتبات الجامعات وتحويلها إلى نظام حوسبة. وفي هذا السياق، يعنى مصطلح الحوسبة باستخدام الحاسب الآلي والأنظمة الرقمية المتطورة لتسهيل العمليات وتحقيق اتصال وثيق عبر الشبكات المكتبية. كما تنص الفقرة الرابعة من نفس المادة على أن هذا التحول يساعد على تطوير مناهج تعليمية فعالة ودعم الوسائل السمعية البصرية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العالي.

ويقصد بتفعيل وسائل السمعي البصري كل وسائل التلفزة والإعلام. [4]

بالنسبة لمجال تطوير التكنولوجي نجد الوزير مكلف بما ورد في نص المادة السادسة والتي تنص على:

[1] الإطار التنظيمي لرقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، تطبيقات مخطط التوجيهي للرقمنة أنظر الموقع الرسمي للوزارة https://www.mers .dz

[2] أنظر المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 13-77 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق ل30 يناير سنة 2013 المحدد لصلاحيات وزير التعليم العالي.

[3] أنظر المادة 05 المرجع السابق.

[4] ماهر عودة، الإعلام الرقمي الجديد، دار إعصار للنشر والتوزيع، ط1، عمان سنة 2015، ص37.

" ينظم اليقظة التكنولوجيا ويتابع تطور التكنولوجيا الحديثة ويسهر على تطبيقها في شتى الميادين كما يسهر على التطوير التكنولوجي"

وقد اختلفت ثمار جهوده بالنسبة لمستخدمي القطاع أو بالنسبة للطلبة الجامعيين أو بالنسبة لمؤسسات القطاع ذاته. [1]

وبالحديث عن مظاهر الرقمنة على مستوى مؤسسات قطاع التعليم العالي فإننا ننطلق من القرار الوزاري المتضمن إنشاء لجنة استشارية مكلفة بتقييم مشاريع والبحث العلمي ومتابعة توسيع شبكة الإعلام الآلي في القطاع

المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 13-78 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق ل13 ديسمبر 2013 المتضمن هيئات وهياكل مركزية تابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والتي تنص على:

" يهدف هذا القرار إلى إنشاء لجنة مكلفة بالدعم التقني لعملية رقمنة إدارة [2]

(إدارة إلكترونية) قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتدعى في صلب النص لجنة"

كما نصت المادة الثانية منه على طبيعة الهيئة المستحدثة

" تعتبر اللجنة هيئة للتنسيق والتشاور والمتابعة وبهذا الخصوص تكلف بدعم و مراقبة كل مسعى تنظيمي يتخذ بخصوص تطوير الوصول للرقمنة" من خلال تشجيع كل عملية تهدف لعصرنة القطاع

- اقتراح تدابير تمكن من تقييم مدى تقدم العمليات الموضوعة حيز التنفيذ

- متابعة العمليات المرتبطة بتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على مستوى قطاعات التعليم العالي والبحث العلمي[3]

الرقابة على تفعيل الرقمنة في قطاع بجرد الوسائل من برمجيات وعتاد إلكتروني ومنشآت إعلام آلي المتاحة على مستوى هياكل القطاع

وقد كلفها المشرع بمجموعة من النشاطات الأولوية التي لا يمكن استبدالها أو إلغاؤها [4]

والمتمثلة في ما ورد في نص المادة الثالثة من ذات المرسوم حيث:

تكلف لجنة الدعم التقني لعملية الرقمنة على مستوى قطاع التعليم العالي بنشاطات أولية لاسيما متابعة وضع حيز التسيير الالكتروني للوثائق وتقييم تطبيقاته وتطوره.

---

[1] أنظر المادة 06 من المرجع السابق

[2] أنظر المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 13-78 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق ل13 ديسمبر 2013 المتضمن هيئات وهياكل مركزية تابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

[3] أنظر المادة 02 من المرجع السابق

[4] أنظر المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 08-130 المؤرخ في 27 ربيع الثاني 1429 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث.

متابعة عملية رقمنة مراكز وهيئات البحث العلمي وتسيير الموارد البشرية والمالية والمحاسبية بالنسبة للأساتذة على اختلاف أنواعهم ورتبهم العلمية فإلى جانب مهامهم المتمثلة في التدريس ووفقا للمرسوم التنفيذي رقم 08-130 المؤرخ في 27 ربيع الثاني 1429 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث. [1]

حسب المادة الرابعة الفقرة الثانية فإنهم" ملزمون بإعطاء تدريس نوعي ومحين مرتبط بتطورات العلم والمعارف والتكنولوجيا والطرق البيداغوجية ومطابق للمقاييس الأدبية والمهنية وبذلك فهم ملزمون بمواكبة مختلف تطورات التحول الرقمي" وذلك من خلال التكوين والتربص في المجال الرقمي واستخدام الحاسب الآلي إنشاء حسابات مهنية على مستوى منصات التعليم العالي التسجيل الالكتروني للمقاييس وتدريس المقاييس الأفقية عن بعد التواصل المستمر مع فريق التكوين المعتمد في القطاع واعتماد الآليات الرقمية وعدم مقاومتها.

نشر الدروس التعليمية والمحاضرات في منصات الكترونية وتحيينها من حين إلى آخر إلا أن هذه الأخيرة تسببت بآثار سلبية على الطلبة، فبالرغم من سهولة الوصول وتعميم المعارف إلا أنها كانت سبب تراجع وعزوف الطلبة عن المحاضرات الفعلية وذلك لتوفر المحاضرات السابقة لذات المقاييس المدروسة.

المطلب الثاني: رهانات وتحديات تطبيق الرقمنة بالجامعة الجزائرية

تتيح الرقمنة إمكانية تحويل النصوص والصورة والصوت ومختلف البيانات إلى موارد رقمية، ومن ثم معالجتها وتخزينها أو مشاركتها وتداولها متى كانت الحاجة إلى ذلك، وهكذا يمكن للرقمنة أن تكون وسيلة فعالة لربح الوقت والجهد وذلك من خلال الاستعاضة عن استعمال الكتابة الورقية بإنجاز الأعمال والتمارين والتقارير وكتابة الدروس عن طريق استثمار الحواسيب والأجهزة اللوحية، فعندما يحصل كل طالب على جميع المواد عبر الانترنت سيكون قدرا على معالجتها في الوقت المتاح والعمل بشكل تفاعلي، والتي ستزيل عمليا أي نتائج أي نتائج سلبية مترتبة على الغياب عن الجامعة.[2]

إذا كان من الضروري التشديد على أن من الضروري التشديد على أن التعليم الرقمي بالرغم من أهميته البالغة إلا أنه لا يملك أن يكون بديلا للتعليم النظامي، غير أنه قد يوفر عددا من الإمكانيات التي لم تكن متاحة من قبل، وخاصة إمكانية تلقي بعض المضامين دون الحاجة إلى الحضور الفعلي إلى المؤسسة الجامعية، ثم سهولة تواصل الطلبة فيما بينهم وتفاعلهم المثمر مع بعضهم من خلال منتديات

[1] توفيق بوخدوني، متطلبات التعليم الرقمي في الجامعة الجزائرية بالاعتماد على التجربة الألمانية، مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع جامعة جيجل، مجلد 4 العدد 4 ديسمبر2014، ص66-75.

[2] عمر شهبي، جودة التعليم العالي في ظل التحول الرقمي: الفرص والإمكانيات. مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد95 من الموقع الالكتروني: https://jilrc.com/archives/، 2022.

النقاش ومختلف وسائط التواصل الاجتماعي، وأيضا سهولة التواصل مع الأساتذة الذين بإمكانهم تأطير الطلبة وتتبع أعمالهم وفحصها سواء من خلال تطبيقات التواصل الفورية أو عن طريق البريد الالكتروني، كما أنه يساهم في توفير قاعدة من المنصات التعليمية الرقمية التي تتيح من جهة أجرى، إمكانية إجراء بعض الاختبارات والتقييمات إلكترونيا، كما توفر أدوات لتحليل نتائجها ودراستها وذلك من أجل وضع خطط الدعم المناسبة، وهذا الخيار قد يكون مناسبا جدا بالنسبة لبعض الحالات التي يتعذر عليها الحضور الفعلي – الدائم أو الظرفي- من أجل اجتياز التقييمات الإشهادية[1].

أ- الرهانات:

إن إخضاع الجامعة الجزائرية للرقمنة له دور فعال في تحسين نتائج العملية التعليمية وتحقيق المساواة وتعزيز فرص التعليم، بالإضافة إلى دوره في إكساب الطلبة وحتي الأساتذة مهارات وتقنيات التعامل مع التكنولوجيات الحديثة مما يسمح أن يكون على مقربة من التطور التكنولوجي في العالم. وتظهر رهانات تطبيق الرقمنة بالجامعة الجزائرية من خلال ما يلي:[2]

- **موارد واكتساب المهارات في مجال الرقمنة**

لقد أصبحت المهارات في مجال الرقمنة اليوم ضرورية للتكفل بتكوين نوعي أين يتم تقييم الأستاذ الجيد عن طريق خبرته على توظيف الرقمنة في كل النشاطات البيداغوجية والبحثية غير أنه يلاحظ وجود عدد من الأساتذة يكتسبون مهارات في هذا المجال ليست المهارات المطلوبة لأسباب ترتبط بالتوجيه السيئ أو الاستعمال السيئ لها. لذلك يجب على الجامعة إيلاء اهتمام خاص بهذا الشأن.

فيجب وضع برنامج لتحسين وتكوين الأساتذة وحتى الأعوان الإداريين والتقنيين وتنفيذها في أقرب الآجال.

هذه الطريقة الوحيدة من أجل خلق التفاعل الذي تحتاجه الجامعة لإشعاعها.

إن وسائل الاتصال والمشاركة تسمح للأساتذة الانسجام الأفضل داخل مجتمع يتسم بالرقمنة أكثر فأكثر كما تسمح للطالب مواجهة حقيقة الرقمنة في ما يخص دراسته ومستقبلا حياته المهنية وتطوير محيط تهيمن عليه التكنولوجيات الحديثة المتطورة بشكل متسارع.

لذلك يجب مرافقة عملية التكوين والبحث بممارسات مبتكرة مثل syllabus والبطاقة الرقمية المستغلة من طرف QR في مجال اكتساب المعارف إلى غير ذلك.

[1] عمر شهبي، مرجع سابق، 2022.

[2] المخطط التوجيهي لرقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، مرجع سابق، ص15.

- هياكل قاعدية ناجعة ومؤمنة

يفرض التطور المتسارع في الهياكل القاعدية في مجال الرقمنة على مؤسسات التعليم العالي ضرورة تقييمها والمحافظة عليها في حالة استعمال دون توقف للاستجابة للنشاطات المتعددة اليومية للمستعملين.

إن مصداقية المؤسسة في هذا الميدان ترتكز إلى حد كبير على الحالة الجيدة للشبكات وتمكين الاتصال عبر wifi في مواجهة تحديات كبرى مثل دعم التطبيق البيداغوجي والبحث والتخزين وآمنة المصادر الرقمية وتطوير خدمات Cloud.

المنشآت القاعدية الحالية على مستوى كل مؤسسة للتعليم العالي ليست بكل تأكيد الأمثل للتكفل بالطلبات المتعددة للخدمات مثل التحاضر المرئي عن بعد... رغم أنها ليست ثابتة، فكل جهاز يأخذ بعين الاعتبار الخدمات الجديدة التي تتطلب موارد أكبر.

إن فعالية التجهيزات المقاومة للتعطيلات والمجهزة بشكل جيد تعتبر مرحلة مهمة في إعادة الثقة للمستعمل في ميدان الرقمنة كما أن الأجهزة يجب أن تكون ذات نوعية وتحتوي على تهوية مناسبة وتوصيل الكهربائي بدون انقطاع حتى ولو استدعى الأمر تركيب مولدات كهربائية والبطاريات.

-الرقمنة كدعامة للتكوين ومرئية

تعتبر الرقمنة هنا حلا منقضا للانسجام عرض التكوين سواء كان الخط أو عن بعد مع الأخذ بعين الاعتبار أنه يفتح الباب على أسئلة جديدة مثل الأسس الجديد بين الطالب والأستاذ والممارسات البيداغوجية الجديدة التي ينبغي أن يكتسبها الأستاذ.[1]

تضم المواقع الالكترونية المتخصصة في مجال التكوين ثغرات في الشكل والمحتوى لذلك يجب وضع بوابة لعرض التكوين الحضوري وعن بعد لتبسيط الولوج وجعل المؤسسة الوطني والدولي من اجل استعمال التجهيزات المنقولة.

هذه البوابة يجب أن تسمح بولوج سهل وسريع ولديها عنصر ذكي chat bot يوجه المستعلمين للبحث عن تكوين أو معلومة.

من جهة أخرى، تشجع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مرحلة الأولى، التكوين عن بعد في المواد الاستكشافية من أجل بناء مسار تكوين مخصص كليا لهذا النوع من التكوين.

[1] المخطط التوجيهي لرقمنة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، مرجع سابق، ص16.

- نجاح الطالب وإدماجه مهنيا

الإدماج المهني للحاصلين على شهادة جامعية يبقى قضية مهمة لإدماج التعليم العالي لأن ذلك يندرج في إطار مهامه المتمثلة في ضمان مرافقة قبلية وبعدية للمتخرجين.

وتثير هذه المسألة مخاوف أو حتى صعوبات فعلية اتجاه قطاع التشغيل الذي لا يستوعب إلا قليلا من المتخرجين.

في هذا الإطار الصعب، تشجع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المؤسسات التابعة لها على التحلي بالديناميكية الفعالة لإنشاء المناخ الإيجابي الذي يشجع مزيدا من الطلبة على المقاولاتية يوضع آليات التشجيع مثل الحاضنات وضمان حسن سيرها.

يجب اذا، تطوير الابتكار وعقلية المقاولاتية (فضاءات العمل المشترك...) الأرضيات الرقمية المخصصة لمرئية مرجعية كفاءات التكوين، تحسين تسيير الطلبة في الوضعيات الخاصة (فئة المعاقين ورياضيي النخبة) اقتراح فيديوهات مقدمة في عدة لغات حول منهجية العمل الجامعي والحياة الطلابية للطلب الجدد وتوجيههم لمصالح المؤسسة.[1]

ويبقى من الضروري، تحقيق شروط دراسة الطلبة في الوضعيات الهيئة مثل المعاقين والرياضيين من المستوى العالي سواء تعلق الأمر بالأجهزة الخاصة (المعاقين) أو المرافقة الشخصية (الرياضية والإعاقة) يجب تمكين هذه الفئة عند الاقتضاء، من متابعة تكوينات مكيفة.

يجب على عمليات الاستثمار المخصصة لبناء فضاءات بيداغوجية مستقبلا الأخذ بعين الاعتبار هذه العوائق المتعلقة بالوصول إلى قاعات التدريس بالنسبة للطلبة المعاقين ويعتبر تجهيز قاعة رقمية تضم تجهيزات للطلبة المعاقين بصريا مثل لوحة براي وبرمجيات التلخيص الصوتي إلى عدة لغات ضرورية لهذه الفئة من الطلبة.

- بحث علمي مرئي، ذو قيمة مضافة

تعتبر الرقمنة مجموعة من الوسائل والهياكل القاعدية ذات النجاعة العالية ترمي إلى تنفيذها من أجل تنظيم وجاذبية نشاطات البحث، كما تحث أيضا على التفكير في مسألة التبادل البيني للمصادر. وترتبط أيضا مرئية نشاطات البحث بتعاون أفضل بين الباحثين وإلى تقفي أثر كبير لمعطيات ونتائج البحث. لهذا الغرض فإن لا مادية دفتر الشروط المعد من قبل المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير

[1] مرجع السابق، ن، ص .

التكنولوجي يعتبر مرحلة مهمة كونه يسمح بتسهيل كتابة تقارير النشاطات، كما يشكل للإنجازات المحققة من طرف المخبر(يفصل الدفتر الالكتروني للمخبر يوميا نشاطات البحث المنجزة داخل المخبر: وصف التجارب، النتائج المحققة...)

يمكن أيضا تقوية المرئية باستحداث عدة الأرشيف المفتوح بنمط المقالات على الخط والذي يسمح بتطوير البيانات المفتوحة والنشر المفتوح، كما يساعد على إعداد مصنف لمنشورات الباحثين في المخبر. [1]

- اللجوء إلى الذكاء الاصطناعي

على سبيل المثال في العلوم الطبية، يساعد هذا التخصص على تحسين مستوى معارف مهنيي الصحة خلال تواجدهم أمام وضعيات معقدة, كما يسمح أيضا باكتساب وتحيين المعارف والكفاءات التقنية ويشجع العمل في فرق والتواصل، إلخ، يتعلق الأمر برهان مهم كونه يجمع باستمرار تقنيات تكنولوجية عالية وممارسين فائقي المهارة يعملون عن بعد. إن كليات الطب بصفة خاصة مدعوة لممارسة الطب عن بعد (رجل آلي مشغل موجه عن بعد من طرف متخصصين للقيام بعمليات على جسم الإنسان)

- التجديد البيداغوجي والأشكال الجديدة لاكتساب المعرفة

تجعل الرقمنة من الطالب إنسانا نشطا وفي نفس الوقت ومقداما لينجز بشكل لائق دراساته. يبدو ان البيداغوجية الرقمية غير مفهومة بهذا الشكل أي استعمال الرقمنة للتدريس. بل هي أكثر من ذلك حيث ينظر إليها على انها محاولة لتحويل طريقة التعليم من خلال استعمال أكثر عقلانية لتكنولوجيا الرقمنة. حيث يمكن أن تبدأ بعرض بسيط (عرض تقديمي) إلى القسم المعكوس، القسم النشط (كبسولة فيديو، وسائل تعليمية...) احداث مناهج دراسية، استعمال وسائط التواصل الاجتماعي... تتطلب هذه النشاطات البيداغوجية شروطا مثل: مناهج ودعم مهني لمرافقة الأساتذة في تنفيذ مقرباتهم البيداغوجية. وغني عن البيان أن هذه الممارسات التربوية المبتكرة لن تتم بدون توافر بيئة توفر أفضل ظروف العمل كالموثوقية وتسهيل الوصول وجودة الربط... لتشجيع اكتساب الكفاءات تطوير الفكر النقدي. من المستحسن بالطبع وضع خطة للتكامل البيداغوجي للتكنولوجيات تستند على التشاور والمشاركة للأطراف المعنية في مؤسسة التعليم العالي (المسؤولين والأساتذة والمكلفين بالمكتبات والتقنيون والطلبة). [2]

[1] المرجع السابق، ص18.
[2] نفس المرجع، ن، ص.

- عصرنة المجتمع (التكوين مدى الحياة)

يشكل التكوين مدى الحياة محورا للتنشئة الاجتماعية كما يعد رافعا أساسيا للرقي الاجتماعي وتطوير الشراكات مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي من جهة، بحكم الحركية المتسارعة للتكنولوجيات، كما أن الكفاءات التي تبحث عنها المؤسسات تتطور بشكل سريع هي الأخر أكثر من التكوينات التي تضمنها الجامعة. أن ظاهرة عدم التساوق هذه متجهة نحو الديمومة بل هي تفاقم. كما أن الأشخاص الحاملين لشهادات أو بدون شهادات قد اكتسبوا تجربة حقيقية يطمحون للحصول على الاعتراف بها، والمصادقة عليها من طرف الوسط الأكاديمي من جهة أخرى. على الجامعة من الآن فصاعدا إدراج هذه الحقيقة لا سيما بالتركيز على تطوير التكوين المستمر الموجه أساسا للرفع من مستوى مستخدمي المؤسسات في مواضيع أو مهن المستقبل سواء عن طريق تثمين مكتسبات الخبرة أو تثمين المكتسبات المهنية، الموجهة للمصادقة على مكتسبات التجربة للحصول على مؤهل أو شهادة ذات طابع مهني.

- أنماط التكوين والمحتويات المتعددة المتعددة الوسائط

بغية تسخير كل الفرص لنجاح الطلبة يجب تجنب التركيز بالخصوص على نمط تسيير واحد، باللجوء للتناوب بين أنماط التكوين: التكوين الحضوري، عن بعد التزامني واللاتزامني، التكوين المختلط. المهم أن يتم تلبية احتياجات الطلبة بنجاعة وتسجيل الانعكاسات بغية رفع فرص النجاح الدراسي، من أجل ذلك يجب إحصاء ودراسة جدوى الإمكانيات التكنولوجية الممنوحة والمتاحة أكثر فأكثر لضمان تكوين نوعي سواء كان حضوريا أو عن بعد

يعتبر التصديق على وثائق المكتبات مرحلة مهمة مثلها مثل اقتناء الأرضيات الرقمية. زيادة على هذا الانشغال الرئيسي يجب وضع وثائق رقمية داخل المكتبات لغرض تصفحها بالإضافة إلى تحميلها أو الإعارة الالكترونية. يفهم من الوثيقة الرقمية دعامة افتراضية تتضمن محتوى لكتاب، لفيديو، بودكاست...، في هذا المجال أو في مجالات أخرى، كما ينصح بالاستعمال المتبادل للأعمال المتاحة داخل مكتبات لتفادي الاستعمال المزدوج والمصاريف المزدوجة. يتعلق الأمر إذ بإحداث مكتبة رقمية تمكن من تصفح محتوياتها عن طريق الأرضيات وتحميل الوثائق الرقمية أو المتعددة الوسائط.[1]

[1] المرجع السابق، ص19.

- النظام المعلوماتي

تمتلك المؤسسات الجامعية بعض التقاليد في مجال استعمال البرمجيات التطبيقية لمختلف نشاطاتها كالمالية الموارد البشرية، أجور المستخدمين، تسيير النقاط وجداول التوقيت... كل هذه البرمجيات تم تصميمها بطريقة مستقلة من طرق المؤسسات اذ نجد نفس التطبيقات من كلية أخرى لنفس المؤسسة.[1]

- اللامادية والرقمنة

إن إضفاء الطابع اللامادي على عمليات التكوين، الحوكمة والبحث، من شأنه أن يمكن استبدال الدعائم الورقية، ولا يمكن أن تكتمل هذه العملية إلا كان كل المحيط مشجع على ذلك. في هذا السياق يمكن أن ترتبط اللامادية في مؤسسة التعليم العالي بالنشاطات الداخلية والخارجية مثل المصادقة على الشهادة. في نفس السياق يجب العمل أيضا على رقمنة الوثائق وارشفتها إلكترونيا لتأمينها أكثر وضمان تقفي الأثر لكل أنشطة المؤسسة، وعليه يمكن تصور مجموعة من العمليات اللامادية أو لرقمنة عدة أنماط من الوثائق على غرار: لا مادية إجراءات التسيير، رقمنة الأرشيف، الامضاء الالكترونية، وضع الاستثمارات عبر الخط...[2]

- مرئية وجاذبية المؤسسة والعلاقات الوطنية والدولية

يعتبر تعزيز وتحديث أدوات الاتصال والتبادل في العصر الرقمي وسيلة لإبراز الإرث الرقمية للمؤسسة، بالإضافة إلى تقريب المؤسسات البعيدة جغرافيا، وتجانس النشاطات، وتبادل المصادر الوثائقية بين مختلف مؤسسات التعليم العالي. أما في مجال الاتصال يعد انسجام بريد الويب امرا مهما شأنه شأن الزيارات الافتراضية للجامعة، إحداث أعوان المحادثة المنشطين لإعلام وتوجيه المستعملين...

يتوقف الانفتاح أن على الصعيد الوطني أو الدولي على الدور الواجب أن تلعبه مؤسسات التعليم العالي لتدعيم مكانة البلاد على الصعيد العلمي أو التكوين في العام وكذا مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين في الداخل.

من شأن هذا الانفتاح أن يساعد على إعادة اكتشاف الدور المهم للأستاذ الباحث في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. [3]

[1] نفس المرجع ، ص20.
[2] المرجع السابق، ن، ص.
[3] نفس المرجع، ص21.

ب- التحديات:

لا يختلف اثنتان عن أهمية الرقمنة في الوقت الراهن، وتطبيق وتفعيل استراتيجية للانتقال من النمط التقليدي الذي يعتمد على الورق إلى نظام رقمي. لا يعني بالضرورة أنه سيطبق وينفذ على أرض الواقع. وهذا راجع إلى وجود عوائق وتحديات تعرقل عملية سير وتطبيق هذه الاستراتيجيات، ومن خلال هذه العناصر سنقوم بإبراز أهم التحديات التي واجهت الجامعة الجزائرية وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بصفة عامة في تطبيق وتفعيل الرقمنة

والمتمثلة في: [1]

- تحدي التباين في الولوج إلى الانترنت والتكنولوجيا الرقمية، فقد تبين من خلال وضع الدروس عبر الخط خلال الجائحة كوفيد 19 وجود نقائص وأحيانا غياب آلة الحاسوب أو خدمة الانترنت ضعيفة.
- تحدي مرافقة الأساتذة من أجل مساعدتهم على تطوير أدائهم البيداغوجي والتحكم في الوسائل الحديثة للرقمنة.
- تحدي ضرورة تطوير المنشآت القاعدية للتكفل بهذه التحولات.
- تحدي تطوير المنشآت القاعدية للتكفل بهذه التحولات.
- تحدي تطوير أداء الإدارة للإشراف الفعال على نشاطات المؤسسات.
- تحدي الخدمات الجامعية المنشغلة بالتكفل بالإعداد المتصاعدة للطلبة والذي يمنعها أحيانا من التكفل بموضوع الرقمنة.
- ضعف الإمكانيات البشرية والمالية لتمويل الرقمنة بحيث يحتاج التحول الرقمي بشكل عام على بنية تنظيمية حديثة ومرنة وقيادات إدارية الكترونية واعية تساند التطوير والتغيير وتدعمه وتتعامل بكفاءة مع تكنولوجيا المعلومات ونكون قدرة على الابتكار وهندسة ثقافة التحول الرقمي، مع توفير الأموال اللازمة لكي تتحقق للتحول الرقمي الاستمرارية والنجاح ويلوع الأهداف المنشودة .[2]
- تحديات تتعلق بتعدد نقائص استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال، حيث الثمن الباهظ للكمبيوتر مقارنة مع منحة الطالب باعتبار هذا الأخير يعد من الأهداف الأساسية لمشروع الرقمنة التي يسعى قطاع التعليم العالي إلى تحقيقه، إذ نجد أن أغلب الطلبة لا يملكون حواسيب خاصة تسهل عليهم الدراسة عن بعد وهو ما يشكل عائق أساسيا لنجاح التعليم والتكوين عن بعد الذي يسعى القطاع لتحقيقه.
- الاحتكار الواقعي لتكنولوجيات الاعلام والاتصال في العملية التعليمية.
- عدم توفر العدد الكافي من مخابر الحاسوب.

[1] نفس المرجع، ص14.

[2] هبة إبراهيم الشحات بنوان، " المتطلبات التعليمية للتحول الرقمي بالمجتمع المصري" التعليم الأساسي نموذجا. مجلة البحث العلمي في التربية مجلد23، عدد3، 2022.

- غياب البرمجيات الخاصة بالمقاييس المدروسة.

- عدم وجود تدفق عالي الانترنت، ففي آخر تصنيف للدول العربية أضعف من حيث تدفق الانترنت احتلت الجزائر المترتبة ما قبل الأخيرة وهذا يعكس صعوبة التحول الرقمي.

- تحديات ذهنية ،بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة في مجال رقمنة قطاع التعليم العالي، غير أن هناك فئة لا تزال ترفض فكرة الرقمنة من أساسها، وترجع هذه النظرة للأسباب امن بينها :

- ضعف وعي الطلبة واهتمامهم بالتدريس عن بعد والغياب عن المنصات الرقمية المتاحة لاستكمال الدروس في مقاييس استكشافية وأفقية.

-عدم قدرة الأستاذ الجامعي على تغطية الاحتياجات والأنماط المختلفة وعدم جاهزيته لاستخدام التكنولوجيا الحديثة وهذا لا يعد انتقاصا منهم ولكنه واقع فرضه الاكتشاف المؤخر للأجهزة والأدوات التكنولوجية الحديثة.

- صعوبة قراءة وفهم محتوى ملفات دروس وذلك ناجم عن طول الملف وكثرة المعلومات المقدمة فيه بالإضافة إلى وضع الدروس جملة واحدة، وعدم تقديم فيديوهات تعليمية في جميع المواد.[1]

- المطلب الثالث: أهداف تطبيق الرقمنة في الجامعات الجزائرية

- في مجال الخدمات الرقمية المقدمة ، وجود مصالح رقمية من شأنها أن تدفع إلى بناء نظام بيئي ملائم لتطور الكفاءات الرقمية للاستغلال الفرص المتاحة من طرف التكنولوجيا الرقمية لفائدة الفرد والمؤسسة.

- في مجال التعليم ونجاح الطلبة وذلك بالرفع من الكفاءات الرقمية لدى الطلبة، وإتاحة الولوج من كل مكان إلى أي جهاز (لوحة إلكترونية، كمبيوتر شخصي، هاتف ذكي) لتصفح المراجع وأي دعامات وثائقية أخرى، التكوين عن بعد أو حضوريا أو التثقف.

- في مجال البحث وذلك تدعيم من خلال الرقمنة، استراتيجية البحث لمؤسسات التعليم العالي. كما يمكن من دعم التعاون، نشر وتوزيع نتائج البحث في ميادين التكنولوجيا والعلوم الإنسانية والاجتماعية والتسويق...

تطوير قدرة التعلم الذاتي والتفكير النقدي، ذلك أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يسهم كما أسلفنا في عصرنة العملية التعليمية التقليدي القائمة بشكل أساسي على التلقين من قبل الأستاذ، إلى نظام تعليمي معاصر يرتكز على تطوير قدرة التعلم الذاتي والتفكير النقدي، مما يؤدي إلى تكوين إطارات بشرية ذات كفاءة عالية، لهم القدرة على رفع التحديات التي يعرفها سوق العمل والمجتمع ككل.

- في مجال البنى التحتية وذلك بتوفير بنية تحتية وخدمات رقمية ذات جودة ناجعة ومؤمنة.

[1] صليحة بن عودة، التعليم الالكتروني في الجامعة الجزائرية عوائق وتحديات. مداخلة ألقيت بمناسبة المؤتمر الدولي الافتراضي حول الرقمنة وتأثيرها على جودة التعليم العالي في الدول النامية، تنظيم المركز الديمقراطي العربي

- في مجال الحوكمة إن استعمال تكنولوجيا الرقمنة تجعلنا أكثر حداثة وتتيح لنا مرئية وانفتاحا من أجل مضاعفة السمعية المؤسساتية، فبالرجوع إلى المشروع التمهيدي للقانون للتوجيهي للتعليم العالي والبحث العلمي نجده قد أدرج المنصة الرقمية كأداة حديثة داعمة لنظام الحوكمة، وما المنصة الرقمية إلا أحد تطبيقات الرقمنة.[1]

[1] عواطف بوطرفة، وأمال عقابي، بصمة الرقمنة على واجهة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، مجلة أبحاث، المجلد6، عدد1، 2021.

المبحث الثاني: نموذج عن تفعيل الرقمنة في الجامعة الجزائرية

تعد الجزائر من الدول التي وضعت سياسة خاصة لتطوير وتحديث قطاع الاتصالات سنة 2000، وكان من بينها أهدافها توفير مناخ رقمي قانوني مؤسساتي يسمح بترقية المنافسة والولوج إلى مختلف خدمات الاتصال، إلا أن وكما قلنا سابقا فالجزائر كانت لا تمتلك استراتيجية واضحة تسمح بتوفير بيئة رقمية مناسبة ومساعدة على التحول الرقمي، إلى أنه في سنة 2008 تمت بلورة استراتيجية سميت حينها الجزائر الالكترونية 2013، وكان من بين أهدافها التشريع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة العمومية والمؤسسات الاقتصادية والجامعات العمومية التابعة للدولة لتطوير البحث العلمي وتبادل الأفكار والأبحاث، وسرعان ما تجلت أهمية الرقمنة حينما ظهرت الجائحة العالمية كورونا كوفيد 19، والتي أثرت على العديد من القطاعات الاستراتيجية بفعل سياسات القلق والتباعد الاجتماعي كقطاع التعليم بمشتى أطواره، كما وزاد الضغط بشكل كبير ومتواصل إلى يومنا هذا على قطاعي التعليم والصحة وفيما يتعلق بقطاع التعليم فهو لم يكن مهيئ نتيجة عدم اليقين لمواجهة هذا النوع من الأوبئة، وقد تأثرت أيضا الدول التي بلغت التكنولوجيا نسبة عالية بها لكنها سرعان ما تكيفت مع واقعها وذلك لتوفر كل الميكانيزمات والاستراتيجيات كالولايات المتحدة وفرنسا، وإيطاليا، وقصد مواجهة هذه الجائحة لجأت معظم الدول إلى سياسات الدعم خصوصا قطاعي التعليم والصحة بعد أن أصبح التعايش مع الفيروس أمرا حتميا ولازما وكانت إحدى أهم التوجهات العالمية في هذا الإطار هي تعزيز الرقمنة وتسريع استخدام الأدوات الرقمية في جميع القطاعات وخاصة قطاع التعليم العالي، وهذا ما بعد أردت كل الجامعات في الوطن لتطبيق ودعم هذا التوجه الجديد في معايير التعليم ضمت نطاقات التكنولوجيا والعولمة .[1]

لذا فقطاع التعليم العالي والبحث العلمي سعى جاهدا لخلق وتطوير منصات ومواقع رقمية لمواكبة التطور في مجال المعلومات والاتصالات والارتقاء بالجامعة الجزائرية إلى مصاف الجامعات الكبرى من جهة، والاستعداد لمجابهة العراقيل، في حال تعذر التعلم الحضوري في الجامعات الجزائرية من جهة أخرى.

المطلب الأول: التسجيلات الجامعية

تتم التسجيلات الجامعية تحت شعار "صفر ورقة"، وهو شعار حقيقي وواقع يعيشه الحائزون على شهادة البكالوريا . حيث توفر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خدمات الكترونية عامة لفائدة التسجيل الأولي للطلبة عن طريق الانترنت بملء بطاقة الرغبات في شكل استمارة الكترونية، يتم إتاحتها بمجرد

[1] محمد الطاهر، عديلة، سليم جداي، مداخلة الملتقى الوطني: طرائق التدريس في الجامعات بين ضرورات الرقمنة ومقتضيات تحقيق الجودة، الجزائر، 2021، ص10، 11.

الإعـــــــلان عـــــــن نتـــــــائج البكالوريـــــــا عبـــــــر مواقـــــــع الكترونيـــــــة هي:www.mesrs.dzwww.orientation.ini:، www dz.ini.dz.

إذ تتم عملية التسجيل الجامعي الأولي وفق المراحل التالية:

1- ملأ وإرسال البطاقة الالكترونية:

إذ من خلال هذه المواقع يتمكن الطالب عبر منفذ الانترنت المشاركة في الترتيب، حيث يتم إرسال البطاقة الالكترونية للتسجيل الأولي عبر مواقع الواب المبينة أعلاه، ويتمكن الطالب من الدخول عبر الرمز الشخصي الممنوح له ضمن كشف النقاط، وتعتمد عملية التوجيه على المعالجة المعلوماتية الوطنية لبطاقات الرغبات لحاملي شهادة البكالوريا، كما يتم التعرف على قائمة الميادين، والجذوع المشتركة، والفروع التي يمكن للطالب الجديد الاستفادة منها والتسجيل ضمنها، والتي يطلع عليها الطلبة من خلال المواقع الالكترونية ويقوم بتحميلها وبطباعته كما يوفر تنبيه البرنامج المعلوماتي في الحين للطالب الذي يقوم بعملية التسجيل، إذا ما قام بأي خطأ محتمل مثال: يرفض البرنامج المعلوماتي الاختيار الذي لا يتوافق مع علامة البكالوريا، وهو ما يسمح له بتفادي وتجنب خانة معينة من الاستمارة الالكترونية الخاصة بالرغبات، وبالتالي فقدان الحق في أحد الاختبارات، وهذا ما كان موجود أثناء التسجيلات التقليدية، وبفضل الاستمارة الالكترونية يمنح الطالب إمكانية تصحيح وتعديل بطاقته مرة ثانية بعد إيداعها، أي تعديل وتصحيح الرغبات مرة ثانية، غير أنه في المرة الثانية تقبل الاستمارة الالكترونية المودعة، وهي تمثل الاستمارة النهائية، والتي تحتوي على أسماء الفروع، ورموزها بشكل مرتب حسب رغبات الطالب ونتائجه. [1]

2- مرحلة الاطلاع على نتائج التوجيه:

بعد إيداع الاستمارة الالكترونية تخضع الاختبارات إلى نظام المعالجة المعلوماتية الوطنية، وضمن هذه المعالجة يتم الترتيب، والتوجيه، حسب الفروع مع الأخذ في الاعتبار نتائج المعالجة الوطنية. كما تظهر أهمية هذه الأخيرة في كونها توفر عنصر الحياد، توفر عنصر الحياد، وشفافية التعامل أثناء التوجيه، فالتعامل يتم آليا دون تدخل العوامل الأخرى، إذ يتم الاطلاع على نتائج التوجيه الخاص بكل طالب عبر زيارة وتفقد المواقع الالكترونية الخاصة بالتسجيل الجامعي الأولي من خلال شبكة الانترنت عبر الخط مباشرة.[2]

3- مرحلة تأكيد التسجيل:

بعد الاطلاع على نتائج التوجيه على المواقع السابقة الذكر تأتي مرحلة تأكيد التسجيل وذلك عن طريق استمارة الكترونية يتم الحصول عليها عبر مواقع التسجيل سالفة الذكر.

[1] عبان عبد القادر، نفس المرجع، ص99.
[2] نفس المرجع، ن، ص.

4- مرحلة الطعون:

وهي تتزامن مع مرحلة تأكيد التسجيل، حيث يمكن للطالب الذي وجه إلى فرع او تخصص لا يرغب التسجيل والدراسة ضمنه، أن يقدم طعنا خاصا حول توجيهه، وتتم الطعون كذلك عبر الخط فقط ومن خلال نموذج التسجيل الأولي عبر الانترنت الذي تم التطرق إليه.

يمكن القول أن ذلك يترجم توجها فعليا للمنظومة الجامعة لتطبيق الخدمات الالكترونية، الأمر الذي يسمح لها بأن تحقق بعض الامتيازات والإنجازات والتي تشمل:

- القضاء على ظاهرة الطابور في مراكز التسجيل الأولي داخل الجامعات.
- تخفيض تكلفة السفر والتنقل الخاصة بالطلبة.
- ترشيد استخدام الموارد داخل الجامعات، والاحتفاظ بها للحاجة الملحة.
-السرعة والدقة في تقديم الخدمات على الخط.
- مواكبة التطور الحاصل في منظومة التعليم العالي كما هو الحال لدى الدول المتطورة، كخطوة أساسية في التحول نحو الجامعات الافتراضية.

إضافة إلى ذلك تتيح مواقع التسجيل الأولي على شبكة الانترنت خدمات الكترونية، تمكن الطالب من الاطلاع على شروط الاستفادة من الخدمات الجامعية المنحة، الإطعام، النقل، كما تعتمد الجامعة الجزائرية على شبكة الانترنت لتقديم بعض الخدمات الالكترونية وهذا ما يتجلى على بوابات الجامعات والمراكز الجامعية، من إتاحة للإعلان عن فتح المسابقات، و إعلان النتائج الالكترونية. [1]

المطلب الثاني: المنصات الرقمية المخصصة لخدمة الجامعة الجزائرية

منصة بروغرس progres:

بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتحويل القطاع بمختلف مؤسساته إلى الرقمنة، للتكيف مع الامتيازات التي توفرها تكنولوجيات الإعلام والاتصال، حيث بدأ مشروع المنصة الرقمية سنة 2016 أين تم دراسة وظائف التعليم العالي ثم استنتاجها وتدوينها بدقة بعدها بعامين ثم تصميم البرنامج المعلوماتي، حيث سلم سنة 2017 وبصفة عامة تم استعماله في تسجيلات الكلبة الجدد حاملي شهادات البكالوريا، ثم بعض الخدمات الجامعية كالنقل، الإيواء، المنح، التحويلات

وحتى الطلبة الأجانب حيث يمكنهم التسجيل بأنفسهم من موقع سكناهم، ليتوسع بعد ذلك الماستر والدكتوراه.[2]

[1] نفس المرجع، ن، ص.
[2] محمود تيتوش، صباح غربي، استخدام منصة بروغرس بين الواقع والمأمول، المجلة العلمية للتكنولوجيا وعلوم الإعاقة، المجلد4، العدد 03، 2022، ص86.

تعتبر هذه المنصة نظام معلوماتي يمكن من خلالها تسيير شامل لكل شؤون الجامعة يتمثل في:

- تسجيل الطلبة الجدد وتوجيههم وتحويلهم.
- منح الطالب حساب يتعبه طيلة مساره الدراسي ويطلعه كل أموره البيداغوجية.
- حفظ شامل لمسار الطالب الدراسي.

مجالات تطبيقها:

عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على إدخال الرقمنة في مجالاتها وقطاعاتها من أجل تسهيل العملية الإدارية والتواصل بين الإدارات الجامعية والطلبة، وكذا تحسين جودة الخدمات المقدمة للأسرة الجامعية من طاقم إداري، أساتذة، وطلبة جامعيين، وهنا سنحاول ذكر أهم المجالات التي تهتم بها الأرضية الرقمية progres : [1]

- فضاء خاص بالطاقم الإداري:

يسمح هذا الفضاء للمستخدم الإداري بمتابعة تسجيلات الطلبة الجدد، أيضا تجديد تسجيل الطلبة القدامى، تقديم الشهادات، تسيير الحياة الطلابية، الخدماتية والبيداغوجية، كما يسمح بمتابعة مسار الطالب في تحصيله الدراسي، ويهتم أيضا بشؤون الأساتذة، والموظفين.

- فضاء خاص بالأساتذة:

للأساتذة الجامعي فضاء خاص به في الأرضية الرقمية progres، يسهل عليه تتبع مساره المهني ومجموع الترقيات الممنوحة له، من جهة أخرى.

- فضاء خاص بالطالب الجامعي:

تحتوي على بوابة الطالب المتمثلة في الولوج إلى حسابه الشخصي على البروغرس الذي يسهل عليه عملية التسجيل عن بعد في جميع الخدمات المقدمة في الجامعة المنتمي إليها من تسجيلات بيداغوجية وتسجيلات خدماتية (النقل، الإطعام، الإيواء)، وكذا متابعة سير عمله في مساره الدراسي، أيضا وجود أيقونة خاصة بمعادلة الشهادات التي تهتم بانشغالات الطلبة حول معادلة شهاداتهم الأجنبية أو الوطنية.

- استخدام الطلبة الجدد للأرضية الرقمية progres:

- على الطالب الجامعي تحويل جميع ملفاته إلى صيغة (pdf) بعد اختيار الجامعة.
- أن يمتلك الطالب حساب بريدي الكتروني.
- ملأ معلوماته الشخصية عبر الموقع.
- اختيار التخصص المراد دراسته.
- ملأ البيانات المتعلقة بالخدمات من نقل وإيواء وإطعام.

[1] نفس المرجع السابق، ص87، 88.

وهكذا يكون الطالب الجامعي الجديد مسجل إلى غاية فترة لتأكيد التسجيلات التي تفتح المجال للطالب في تغيير تخصصه أو أن يكون قد أخطأ في عملية تسجيله الأولي ثم ينتظر الطالب إلى الدخول الجامعي ليكمل بقية الإجراءات الإدارية على مستوى مديرية الخدمات الجامعية وكذا على مستوى الأقسام البيداغوجية إلى أن يتم تسليمه بطاقة الطالب وشهادات التسجيل التي تثبت انتماءه للمؤسسة الجامعية التي سيلتقي تكوينه فيها على مراحل ثلاث وهي: مرحلة الليسانس، مرحلة الدكتوراه.

- منصة موودل moodle:

هي عبارة من نظام إدارة تعلم مفتوح المصدر، صمم على أسس تعليمية لمساعدة المعلمين على توفير بيئة تعليمية إلكترونية، (وهي فكرة وتطوير لمهندس الحاسوب مارتن دوجيماس)، ومن الممكن استخدامه بشكل شخصي على المستولى كما يمكن أن جامعة تضم 40000 متدرب المنصة مستعملة حاليا من طرف 138 دولة من بينها الجزائر. [1]

المميزات التي يوفرها نظام موودلmoodle :

- أداة تستخدم لبناء المناهج الالكترونية(تجميع- تبويب- عرض) بشكل مناسب.
- تحديد المستفيدين بناء على صلاحيات يمنحها مدير النظام.
- توفير المصادر والموارد التعليمية في أي وقت وأي مكان للطلبة والمدرسين.
- إعداد تقارير مفصلة للمستخدمين للموقع التعليمي عدد دخولهم للموقع.
- إمكانية إدارة سجلات الطلبة.
- يوفر النظام ميزة التقييم المباشر والمستمر بشكل فوري.
- يتيح النظام آليات عدة المتواصل بين المدرس والطلاب وبين الطلبة أنفسهم .[2]

منصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP:

هي عبارة عن منصة الكترونية للمجلات العلمية الوطنية من إشراف مركز البحث في الاعلام العلمي والتقني (CERIST) تهدف إلى تمكين الباحثين الراغبين في نشر أبحاثهم ومقالاتهم العلمية مع اختيار المجلة العلمية المناسبة لاهتماماتهم العلمية والبحثية.

- أهداف المنصة الجزائرية للمجالات العلمية ASJP:

يطمح القائمون على إدارة وتسيير البوابة الوطنية للمجلات العلمية إلى تحقيق عدة أهداف، نحصي منها:

- الإحصاء الدوري للمجلات الوطنية بصيغتها المحكمة والمصنفة.

[1] سارة تيتلية، شهرزاد بوعالية، لمياء تيتلية، تصميم أساليب التعليم الالكتروني للجامعة الجزائرية واقع التطبيق ومميزات الاستخدام منصة التعليم الالكتروني موودل بجامعة سطيف2 نموذجا، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الأغواط، المجلد07، العدد2018، 28، ص65.

[2] بوكفة عبد الحكيم، مروة مبارك، دور منصة موودل... بعد في جودة التعليم العالي، دراسة حالة الأساتذة معهد العلوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم علوم وتقنيات والنشاطات البدنية والرياضية، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي، 2021/2020، ص 15، 16.

- المتابعة الدورية والمنتظمة لعملية تسيير المجلات العلمية وطرق نشر المقال.
- العمل على ترقية عددا معينا من المجلات العلمية الجزائرية على مستوى منصة البيانات الدولية على مستوى منصة البيانات الدولية الرصينة مثل: مستوعب سكويبس.
- مواكبة التطور الرقمي الحاصل في مجال البحث العلمي عامة والنشر العلمي خاصة. [1]

منصة ALUMNI:

هي من منصة موجهة للطلبة قدامى الخريجين وصيت الجامعات تستعمل لتبادل قصص النجاح للطلبة وتدعيم البعض في سبيل المساعدة المعنوية وتبادل المعارف والمعلومات ورابطها: http://ancients.mesrs.dz/public .

منصة دوال dual:

هي منصة موجهة للطلبة والأساتذة حيث تستعمل لتعليم اللغة الإنجليزية لفائدة الطلبة والأساتذة عن بعد ورابطها: https://dual-mesrs.dz.

منصة بادوك padoc:

هي منصة موجهة لطلبة الدكتوراه مقسمة على 3 ندوات جيهوية الشرق والوسط والغرب، موجهة لتعليم اللغة الإنجليزية حصرا لفائدة طلبة السنة أولى دكتوراه، ورابطها: https://padoc.mesrs.dz/.

منصة الطلبة إسألني Ask me:

موجهة للطلبة حيث تمكن أي طالب من طرح أي سؤال أو استفسار ويتم الإجابة عليه من طرف متخصصين بيداغوجين ورابطها: https://ask.mesrs.dz.

منصة إدارة المشاريع المبتكرة PSGPI:

موجهة للأساتذة والطلبة وهي نظام رقمي لإدارة المشاريع المبتكرة يحتوي على 3 منصات رقمية فرعية مدمجة في أرضية واحدة تحت تصرف لجنة التنسيق الوطنية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية لمتابعة المشاريع المبتكرة، علامة مسجلة/شركة ناشئة/ startup/spin-off ورابطها: http://sgpi.mesrs.dz.[2]

[1] فاطمة رزيق، تصنيف المجلات العلمية في الجزائر في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية(ASJP)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام والاتصال، قسم العلوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020، 2021، ص195.

[2] المخطط التوجيهي للرقمنة SDN، مرجع سابق، ص52.

المطلب الثالث: الاخلاقيات الرقمية في الجامعة الجزائرية

تطوير ميثاق للأخلاقيات الرقمية صار، حاليا، أمرا ضروريا لأن التساؤلات الأخلاقية التي تطرحها الرقمنة تتعلق بمجموع وظائف الجامعة الجزائرية

يسري الميثاق على أي شخص لديه إذن وصول دائم أو مؤقت إلى منصات الجامعة الرقمية والمواقع وحسابات الشبكات الاجتماعية و/أو الموارد المادية والبرامج الإعلامية للجامعة، يجب أن يحدد الميثاق كيفيات استخدام الموارد الإعلامية داخل الجامعة وكذا الشروط الأمنية التي يجب على المستخدمين احترامها بشكل إلزامي.

وعلى وجه التحديد، يجب أن يتناول الميثاق النقاط التالية:[1]

إدارة الوصول إلى البيانات من أجل ضمان فهم البيانات وتسهيل البحث والتمكين من الوصول إلى البيانات واستغلالها، يجب توثيق البيانات الرقمية ووصفها وتنظيمها وتنسيقها وفقا للطرق والأشكال والوحدات ومعايير الوصف الكلاسيكية المتعارف عليها من قبل المجتمع المعني، من الضروري تفضيل الأشكال المعتادة لا سيما الأشكال "المفتوحة" لتسهيل الوصول إلى البيانات. وفي حالة ما إذا كانت هناك ضرورة إلى برامج أو أدوات لقراءة البيانات فيجب ذكرها.

وفي هذا السياق، يجب على الهيئة الجامعية، إضافة لما سبق:

- أن تضمن حسن سير وتوافر موارد إعلامية مع الحفاظ على جودة الخدمة في حدود الموارد المخصصة.

- سد الفجوة بين أولئك الذين لديهم إمكانية الوصول إلى التقنيات الرقمية وأولئك الذين هم محرومون منها، وذلك من خلال السهر على ضمان الوصول العادل إلى المعلومات والموارد.

- أمن البيانات: يتعلق أمن البيانات بحماية الأنظمة الرقمية والبنية التحتية والمستخدمين ضد الوصول غير المصرح به وانتهاكات البيانات وغيرها من تهديدات الأمن السيراني، يعد الامتثال للقواعد الأساسية التالية ضروريا لضمان 1-أمن البيانات:

- التحديد الواضح لوسائل المصادقة المستخدمة وسياسة كلمات المرور التي يجب على المستخدم احترامها

- فرض توقيع التزام سرية المستخدمين.

- تحديد قواعد الأمن التي يجب على المستخدمين اتباعها.

- عدم تمكين طرف ثالث من استخدام المستخدم/ كلمة المرور.

[1] موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الآداب والأخلاقيات،تم الاطلاع: 28-04-2024، على الموقع www.mesrs.dz،.

- إبلاغ المصلحة المعينة بأي انتهاك أو محاولة انتهاك مشتبه به أو محاولة انتهاك حساب الكمبيوتر الخاص به.

- عدم استخدام أو محاولة استخدام حسابات الآخرين.

-الإبلاغ عن أي فقدان أو سرقة للمعلومات، وبشكل عام، الإبلاغ عن أي عملية مشبوهة أو حادث أمني.

- عدم القيام بتثبيت التطبيقات أو نسخها أو تعديلها أو إتلافها بدون إذن.

عدم استخدام البيانات التي يمكن للمستخدم الوصول إليها لأغراض أخرى غير تلك المنصوص عليها في هذه الصلاحيات.

- عدم الكشف عن البيانات إلا للأشخاص المصرح لهم حسب الأصول، بحكم وظائفهم، سواء كانوا أشخاصا طبيعين أم اعتباريين.

- عدم القيام بأي نسخ، غير مرخص به للبيانات.

- التأكد من استخدام وسائل الاتصال الآمنة، حصريا ودون غيرها، لنقل البيانات.

- قفل الحاسوب عند مجرد الانتهاء من العمل.

- يجب استرجاع البيانات والملفات المعلوماتية و أي دعامة معلومات معلقة بهذه البيانات بالكامل في حالة إنهاء مهام أحد المستخدمين، لتعزيز أمن البيانات، يجب على الهيئة الجامعية أن تضع إجراء لتصنيف المعلومات يحدد عدة مستويات للأمن (على سرية، يجب أيضا توعية المستخدمين بالمخاطر المرتبطة بالأمن المعلوماتي.

2- صحة البيانات:

يجب أن تضمن المؤسسة الجامعية مستوى معينا من جودة البيانات المنتجة وفق عدة أبعاد: الملائمة والدقة والتحيين والوضوح وإمكانية الفهم.[1]

- ملائمة البيانات تتمثل في مدى تلبية احتياجات المستخدم الحقيقية.

- يرتبط تحيين البيانات بالمدة بين النقطة المرجعية التي تتعلق بها البيانات وتاريخ توفرها.

- دقة البيانات تتمثل في المدى الذي تصل إليه المعلومات في وصف الحدث المقصود تقديمه بشكل صحيح.

- يشير مصطلح " وضوح البيانات" إلى السهولة التي يمكن للمستخدمين من خلالها معرفة وجود المعلومات وتحديد موقعها ومشاهدتها.

- قابلية فهم البيانات هي توافر البيانات الوصفية اللازمة لتفسير البيانات واستخدامها بشكل مناسب.

3- ملكية الموارد المعلوماتية

[1] نفس المرجع السابق.

جميع الموارد المتاحة للمستخدمين هي ملكية حصرية للجامعة، وكذلك جمع البيانات التي تستضيفها أجهزتها أو تمر عبر شبكاتها، يخضع كل وصول إلى موارد والشبكات المعلوماتية بالجامعة لإجراءات مصادقة مسبقة، في حالة عجز هذه الوسائل أو الموارد يجب إبلاغ الهيكل المسؤول عن الصيانة فورا.

4- احترام الخصوصية

تتعهد الهيئة الجامعية بحماية سرية وسلامة البيانات الشخصية المتاحة من خلال استخدام وسائل الأمن المادية والمنطقية، لا يجوز لأي طرف ثالث الوصول إلى البيانات الشخصية أو استخدامها لأي غرض ما عدا التسجيل و/أو عمل آخر بموافقة المستخدم المعني، بشكل عام، يجب أن يتناول ذلك ممارسات جمع البيانات والموافقة والتخزين واستخدام البيانات ومشاركتها.

5- حماية حقوق الملكية

تشمل حقوق الملكية حق المؤلف المادي أو المعنوي في استخدام منتجه، في الواقع، الأمر متروك له لتقرير كيف سيتم توصيل هذا المنتج واستغلاله من قبل المستخدمين.

لا يمكن للمستخدمين أخذ المنتج وتعديله ومشاركته دون موافقة المؤلف ويجب دائما الإشارة إلى المصدر.

من الضروري ترقية استخدام برامج مكافحة الانتحال في مختلف مجالات البحث وتقنيتها.

6- التحيز والتمييز

معالجة التحيزات والتمييز التي يمكن أن تحدث في التقنيات الرقمية، مثل الخوارزميات المتحيزة أو مجموعات البيانات المتحيزة، يتضمن ذلك تحديد النتائج التمييزية وتخفيفها وتجنب حدوثها، فضلا عن ترقية التنوع والادماج في تطوير التكنولوجيا وعمليات أخذ القرار.[1]

7- التوقيع الالكتروني

سلطة ضمان التبادلات الالكترونية (سلامة محتوى الرسالة، وتحديد المرسل والملتقي، وتاريخ الإصدار، وما إلى ذلك) .

8- اليقظة التكنولوجية

يجب أن يضمن مكون الجامعة بأكمله (مدير، مدرس، طالب، عامل) يقظة تكنولوجية من حيث الرقمنة بخصوص النقاط ذات العلاقة:

- باستخدام وتحديث المعرفة والمستجدات.
- بالحفاظ على مصالح الموظفين والجامعة والوطن.
- بحماية الحقوق وترقية الالتزامات.

[1] نفس المرجع السابق.

9- التصميم الأخلاقي والذكاء الاصطناعي

إدخال الذكاء الاصطناعي في القطاع الجامعي خطوة أساسية لتعزيز تحسين العمليات من خلال إنتاجية وفعالية متميزة للنشاطات وكذا تحسين مشهود في الخدمة لمختلف المستخدمين، من ناحية أخرى من الضروري النظر في جميع التحديات الأخلاقية والمعنوية والاجتماعية التي قد يطرحها الذكاء الاصطناعي وبالتالي فمن الضروري:

- وضع أطر وآليات للحركة الأخلاقية للذكاء الاصطناعي، تتضمن المبادئ والتوجيهات واللوائح التي تحكم تطوير ونشر واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، يتطلب ذلك معالجة قضايا مثل المسؤولية والشفافية والرقابة لضمان ممارسات الذكاء الاصطناعي المسؤولة.

- الأخذ بعين الاعتبار الآثار الأخلاقية للتقنيات الناشئة من مثل الواقع الافتراضي، وسلسلة الكل (block Chain)، وانترنت الأشياء(Iot) و السلوكات وكذا البرامج مثل دردشة GPT وتأثيرها المحتمل على الأفراد والمجتمع.

خلاصة الفصل:

إن الثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم فرضت على كل الدول تطبيقها وادماجها، باختلاف إمكانياتها وسياستها. أين أصبحت تمس كل القطاعات وكل المؤسسات الإدارية والجامعة الجزائرية من بين هذه المؤسسات التي تبنت استراتيجية وسياسة فعلية من أجل عصرنة ومواكبة التطور.

وهذا من خلال إدخال آلية الرقمنة، في مختلف خدماتها المقدمة سواء للطالب الجامعي، أو الأستاذ أو الإدارة ككل من أجل تطوير التعليم العالي والبحث العلمي والارتقاء بالجامعة الجزائرية حتى تنافس الجامعات الكبرى، ففي هذا الفصل قمنا بتسليط الضوء على آليات تطبيق الرقمنة في الجامعة الجزائرية ومع ذكر وتحديد أهم الاستراتيجيات المقدمة من طرف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، والمنصات الموجهة لتسهيل العملية العلمية التعلمية والخدمات التنظيمية.

إن موضوع عصرنة المؤسسات الإدارية في الجزائريات موضوع الساعة، أين توجهت العديد منها لتقديم خدمات بطرق متطورة وحديثة تتماشى مع الأنظمة الرقمية العالمية، فتحولت من إدارة ورقية تقليدية إلى إدارة رقمية الكترونية.

هذا ما تناولناه في هذا الفصل من مدى تفعيل وتطبيق الرقمنة في المؤسسات الإدارية الجزائرية من خلال مشاريع الحكومة التي تم تبنيها من طرف الدولة الجزائرية بين مواجهة التحديات والحلول المقترحة.

الخاتمة

الخاتمة

في الأخير نستنتج أن عديد الدول سارعت في تطوير الجوانب الإدارية تزامنا مع متطلبات العصر المعلوماتي. على غرار الجزائر التي حاولت جاهدة في الفترة الأخيرة لتفعيل الرقمنة في مؤسساتها الإدارية، حتى تتمكن من تقديم وظائفها الإدارية المختلفة بجودة عالية. تتوافق وتتماشى مع التطور التكنولوجي السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فراهنت هذه المؤسسات على عدة تحديات وقامت بإعادة هيكلتها، فرسمت الحكومة الجزائرية استراتيجيات ومخططات ومشاريع لمواكبة الرقمنة من جهة والبقاء في ركب المنافسة من جهة أخرى.

والجامعة الجزائرية كونها مؤسسة إدارية قائمة بذاتها سعت لتطبيق هذه الديناميكية تحت مشروع صفر ورقة ورقمنة خدماتها، فمما لا شك فيه أن هذه الاستراتيجية تتجاوز الحدود الجغرافية، ولها دور كبير في تحسين جودة التعليم في الجامعات الجزائرية، كما أن استخدامها يعزز التفاعل بين الطلاب والأساتذة والإدارة. كما أنها تقوم بتوفير الوقت والجهد وتقديم تسهيلات عملية وعلمية، إدارية وبيداغوجية. و بالرغم من مزاياها التي لاتعد ولا تحصى إلا أن تطبيقها فعليا في الجامعات الجزائرية بصفة خاصة والمؤسسات الإدارية بصفة عامة، يفتقر لبعض اللمسات النهائية، فبعض العراقيل والتحديات لابد من تحسينها وتطويرها حتى تكون الرقمنة بمثابة آلية يمكن الاعتماد عليها بصفة نهائية دون اللجوء إلى الأنظمة والاستراتيجيات التقليدية.

أخيرا يمكن القول، أن الرقمنة في الجامعة الجزائرية أصبحت ضرورية مقارنة بالتطور السريع في العالم. لذا لابد من تبني استراتيجية محكمة وفعالة تعتمد على دراسات مسبقة، مع تحديد كل العوائق والتحديات التي تمنع تطبيق هذه الآلية. وهذا من أجل النهوض بقطاع التعليم العالي وتحسين أساليب التعليم وفق المعايير العالمية.

من خلال دراسة موضوع فعالية الرقمنة في المؤسسات الإدارية (الجامعة نموذجا) توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات:

النتائج:

1- أصبحت الرقمنة في المؤسسات الإدارية آلية ضرورية، لها تأثير فعلي إيجابي على الخدمة الإدارية.

2- إنّ الدولة الجزائرية مقارنة بالسنوات السابقة تشهد تطور ملحوظ بعد رقمنة القطاعات والمؤسسات الإدارية، أين أسفرت عن القضاء بنسبة قليلة على البيروقراطية.

3- مستوى إلتزام الجامعات الجزائرية بتجسيد الفعل لآليات الرقمنة جيد، مما يساهم في تحسين الأداء الوظيفي من خلال التعاملات الالكترونية أو المنصات المستعملة.

4- وجود بعض العراقيل والتحديات الخاصة بتدفق الأنترنت في الجزائر، نقص التكوين للموظفين الإداريين، الطلبة الجامعيين والأساتذة، بالإضافة إلى عراقيل تكمن في التهديدات الأمنية المتعلقة بالمعلومات في المؤسسات الإدارية.

التوصيات:

1- ضرورة الاستثمار الفعال في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مع توفير البنى التحتية لرقمنة كل المؤسسات الإدارية الجزائرية وفق ما يتماشى مع متطلبات الثورة الرقمية والتقنية.

2- إيجاد حلول فعالة لمشاكل تدفق الأنترنت والتي تعتبر عائق في تطبيق هذه الآلية.

3- تكوين الكوادر البشرية عن طريق البرامج المكثفة، التوعية والتدريب الخاص بالموظفين الإداريين.

4- إيجاد حلول متعلقة بالأمن السبيراني والمعلوماتي، للحفاظ على سلبيات وأمن المعلومات الخاصة بالمؤسسات الإدارية الجزائرية.

5- تكوين الطلبة الجامعيين، الأساتذة بعد تفعيل أي آلية أو إنشاء أي منصة جديدة.

6- معالجة الأعطاب التقنية التي تضرب المنصات والمواقع المستعملة في الجامعة الجزائرية على غرار منصة بروغرس من طرف مهندسين مختصين في هذا المجال.

7- توفير قاعات مزودة بخدمة الأنترنت، ذات تدفق عالي داخل الجامعات الجزائرية من أجل فتح المجال لأكبر عدد من الطلبة في تحقيق التعليم الالكتروني.

8- تكثيف النصوص التشريعية والقوانين المنظمة لعملية الرقمنة، والوزارة الوصية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

الدستور

1. التعديل الدستوري الصادر بموجب الأمر رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020.

القوانين

2. القانون رقم 99-05 مؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق ل04 أفريل 1999، المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي.
3. القانون 08-06 المؤرخ في 16 صفر الموافق ل23 فبراير، سنة 2008.
4. القانون 15-21 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق ل30 ديسمبر سنة 2015، المتضمن القانون التوجيهي للبحث العلمي.
5. القانون 20-01 المؤرخ في 5 شعبان عام 1441 الموافق ل30 مارس المحدد لمهام المجلس الوطني للبحث العلمي وبيان تشكيلته سنة 2020.

المراسيم

1. المرسوم التنفيذي رقم 13-77 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق ل30 يناير سنة 2013 المحدد لصلاحيات وزير التعليم العالي.
2. المرسوم التنفيذي رقم 13-78 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق ل13 ديسمبر 2013 المتضمن هيئات وهياكل مركزية تابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.
3. المرسوم التنفيذي رقم 08-130 المؤرخ في 27 ربيع الثاني 1429 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث.

ثانيا: المراجع

الكتب

1. المنجد في اللغة العربية ط31، بيروت، دار المشرق 1991.
2. إبراهيم عبد العزيز شيخة، الإدارة العامة العملية الإدارية، الدار الجامعية، بيروت،1997.
3. حازم البيلاوي، النظام الاقتصادي الدولي الجديد من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة كتب ثقافية شهرية تصدر على المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ماي 2000.

4. فريد النجار، دور تكنولوجيا المعلومات في التحول نحو المنظمات الرقمية، مصر، المنظمة العربية لتنمية الإدارية، 2004.

5. سعيد يقطين، من النص إلى النص مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي. بيروت: مركز الثقافي العربي، ط1، 2005.

6. عمار عوابدي، القانون الإداري، الجزء الأول النظام الإداري، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية،2008.

7. الحمزة منير، المكتبات الرقمية، والنشر الالكتروني للوثائق، د.ط، دار الألمعية للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2011.

8. عبير الرحباني، الاعلام الرقمي(الالكتروني)، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط، 2012.

9. نجلاء أحمد يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2013 .

10. ربحي مصطفى عليان، البيئة الالكترونية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2015.

11. أحمد فرج احمد، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات ام خارجها. المملكة المتحدة: جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية العدد4.

12. ماهر عودة، الإعلام الرقمي الجديد، دار إعصار للنشر والتوزيع، ط1، عمان سنة 2015.

14. لقرع مصطفى وعمايدية فايزة، الإدارة الالكترونية كمدخل لتحسين جودة الخدمة العمومية، المكتبة القانونية العربية، 2016.

المذكرات

1. سهيلة، مهري، المكتبة الرقمية في الجزائر (دراسة للواقع وتطلعات المستقبل)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2005.

2. منصور، بن سعد القحطاني، " مهددات الأمن المعلوماتي وسبل مواجهتها، دراسة مسحية على منسوبي مركز الحاسب الآلي بالقوات البحرية الملكية السعودية بالرياض"، الرياض، 2008.

3. عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر، مذكرة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص: إدارة وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة،2016.

4. حمد، قبلان آل فطيح، "دور الإدارة الالكترونية في التطوير التنظيمي بالأجهزة الأمنية دراسة مسحية على ضباط شرطة المنطقة الشرقية"، المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008.

5. فاطمة رزيق، تصنيف المجلات العلمية في الجزائر في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية(ASJP)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام والاتصال، قسم العلوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020، 2021.

6. بوكفة عبد الحكيم، مروة مبارك، دور منصة موودل... بعد في جودة التعليم العالي، دراسة حالة الأساتذة معهد العلوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم علوم وتقنيات والنشاطات البدنية والرياضية، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي، 2021/2020.

المجلات

1. العربي بوعمامة ورقاد حليمة، الاتصال العمومي والإدارة الالكترونية (رهانات ترشيد الخدمة العمومية)، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد09، جامعة الوادي، 2014.

2. يتوجي سامية، أطر الرقمنة الإدارة العمومية في مشروع الجزائر الالكترونية 2013، مجلة معارف، قسم العلوم القانونية، المجلد09، 18 جوان 2015.

3. سارة تيتلية، شهرزاد بوعالية، لمياء تيتلية، تصميم أساليب التعليم الالكتروني للجامعة الجزائرية واقع التطبيق ومميزات الاستخدام منصة التعليم الالكتروني موودل بجامعة سطيف2 نموذجا، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الأغواط، المجلد07، العدد2018.

4. قريشي هاجر وآخرون، جاهزية الإدارة الالكترونية في الجزائر ودورها في إرساء الخدمة العمومية، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 07، ديسمبر 2019.

5. سامية منزر، زرفة بلقواس، الإدارة العمومية في الجزائر واستراتيجية تطبيق الإدارة الالكترونية فيها، العدد12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020.

6. محمد الطاهر، عديلة، سليم جداي، مداخلة الملتقى الوطني: طرائق التدريس في الجامعات بين ضرورات الرقمنة ومقتضيات تحقيق الجودة، الجزائر، 2021.

7. قند وز عمارة، التعليم الإلكتروني تجارب ونماذج الرقمنة المفروضة، كلية الحقوق البويرة، أعمال الملتقى الدولي الافتراضي يوم 22-21 فيفري 2021.

8. درويش جمال، تأثير الرقمنة على تطبيق آليات ومعايير ضمان جودة التعليم العالي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، أعمال الملتقى الدولي الافتراضي يوم22-21 فيفري 2021.

9. كتاب جماعي محكم، رقمنة خدمات المرفق العام في الجزائر: الواقع، والتحديات، والآفاق، المركز الديمقراطي العربي للنشر، ألمانيا، 2021.

10. محمود تيتوش، صباح غربي، استخدام منصة بروغرس بين الواقع والمأمول، المجلة العلمية للتكنولوجيا وعلوم الإعاقة، المجلد4، العدد 03، 2022.

11. هبة إبراهيم الشحات بنوان، " المتطلبات التعليمية للتحول الرقمي بالمجتمع المصري" التعليم الأساسي نموذجا. مجلة البحث العلمي في التربية مجلد23، عدد3، 2022.

12. فوزية صادقي، سليم بولحية، الرقمنة ورهانات تحسين الخدمة العمومية بالجماعات المحلية في الجزائر بين الآفاق الاستراتيجية الواعدة للتعامل الرقمي وأولوية تجاوز العراقيل (مديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية بسكرة نموذجا)، العلوم الإنسانية، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة3، المجلد 22، العدد02، 2022.

13. إيمان بغدادي، رماش، سمية، تكنولوجيا الرقمنة في المكتبات الجزائرية، مجلة أوراق بحثية، ع1 م2، الجزائر،2022.

14. عمر شهبي، جودة التعليم العالي في ظل التحول الرقمي: الفرص والإمكانيات. مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد95 من الموقع الالكتروني: https://jilrc.com/archives/، 2022.

15. ضريفي نادية، تسيير المرفق العام والتحولات الجديدة، دار بلقيس، الجزائر، ب س ن.

المقالات

1. خالد قاشي، منير لواج، استراتيجية الجزائر الإلكترونية فجوة النظرية والتطبيق مجلة الإدارة وتنمية البحوث والدراسات العدد، 4 سنة، 2013.

2. توفيق بوخدوني، متطلبات التعليم الرقمي في الجامعة الجزائرية بالاعتماد على التجربة الألمانية، مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع جامعة جيجل، مجلد 4 العدد 4 ديسمبر2014.

3. عواطف بوطرفة، وأمال عقابي، بصمة الرقمنة على واجهة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، مجلة أبحاث، المجلد6، عدد1، 2021.

4. المخطط التوجيهي لرقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي SDN لمنصة 2023، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بن عكنون، الجزائر، أكتوبر2022.

5. صليحة بن عودة، التعليم الالكتروني في الجامعة الجزائرية عوائق وتحديات. مداخلة ألقيت بمناسبة المؤتمر الدولي الافتراضي حول الرقمنة وتأثيرها على جودة التعليم العالي في الدول النامية، تنظيم المركز الديمقراطي العربي

المواقع الإلكترونية

1. مشروع قانون الرقمنة سيكون جاهز خلال الثلاثي الأول سنة 2024، **وكالة الأنباء الجزائرية**، (الأربعاء 8 نوفمبر 2023).
2. موقع وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصالات، تم الاطلاع: 2024/04/15، على الموقع: dz.mptic.www
3. النصوص القانونية حول الرقمنة والإحصائيات، موقع وزارة الرقمنة والإحصائيات، تم الاطلاع في 5 ماي 2024، www.mns.gove.dz.
4. الإطار التشريعي لرقمنة قطاع التعليم العالي أنظر النصوص القانونية على المنصة الرسمية لوزارة التعليم العالي:https: //www.mers.dz
5. الإطار التنظيمي لرقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، تطبيقات مخطط التوجيهي للرقمنة أنظر الموقع الرسمي للوزارة https://www.mers .dz
6. موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الآداب والأخلاقيات،تم الاطلاع: 28-04-2024، على الموقع ،www.mesrs.dz.
7. "Importance of Management "، www.managementstudyguide.com ،Retrieved 24/04/2024.Edited.

الملاحق

الملاحق



قائمة أعضاء مؤسس إدارة المدرسة الوطنية العليا للأشغال العمومية

3-الأعضاء المعينون:

الإسم واللقب	الصفة	القطاع
- بن زيتة فاد	رئيسا	ممثل الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي
- عثماني اسماعيل	عضو	ممثل الوزير المكلف بالمالية
- بوعلي يوسف	عضو	ممثل الوزير المكلف بالتربية الوطنية
- كوسيل صديق	عضو	ممثل الوزير المكلف بالتكوين والتعليم المهنيين
- عبود نجية	عضو	ممثلة السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية والإصلاح الإداري
- عكاوب حمودي	عضو	ممثل الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
- دقي كريمة	عضو	ممثلة الوزير المكلف بالصناعة
- عمارة رشيدة	عضو	ممثلة الوزير المكلف بالأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية
- لوصيف اسماعيل	عضو	ممثل الوزير المكلف بالمناجم والمحروقات

.....والباقي بدون تغيير.....

قرار رقم 1406 مؤرخ في 17 نوفمبر 2022، يتضمن إنشاء اللجنة الوطنية للرقمنة وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها

إن وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 22-305 المؤرخ في 11 صفر عام 1444 الموافق 8 سبتمبر سنة 2022، والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-188 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1410 الموافق 23 جوان سنة 2010، الذي يحدد هياكل الإدارة المركزية وأجهزتها بالوزارات،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 أوت سنة 2003، الذي يحدد مهام العامة والقواعد الخاصة بتنظيمات وسيرها، المعدل والمتمم،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05-209 المؤرخ في 11 رجب عام 1426 الموافق 16 أوت سنة 2005، الذي يحدد مهام المركز الجامعي والقواعد الخاصة بتنظيمه وسيره،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-77 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق 30 جانفي سنة 2013 الذي يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 16-176 المؤرخ في 9 رمضان عام 1439 الموافق 14 جوان سنة 2016، الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي للمدرسة العليا،

يقرر

المادة الأولى: يهدف هذا القرار إلى إنشاء لجنة وطنية للرقمنة وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها والذي في صلب النص "اللجنة".

المادة 2: تكلف اللجنة بمتابعة وتطبيق وإثراء المخطط الرئيسي للرقمنة الخاص بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بالتنسيق مع اللجان الجهوية.

المادة 3: تتشكل اللجنة الوطنية من الأعضاء الآتية أسماؤهم:

- السيد عرقبي كمال الدين	مدير المنشآت وتطوير الرقمنة، ممثلا لوزير التعليم العالي والبحث العلمي	رئيسا،
- السيد بوكرابطة جمال	مدير القانون العالي	عضوا،
- السيد هاني فيصل	المدير العام للديوان الوطني للخدمات الجامعية	عضوا،
- السيد عزوز الله عبد الكريم	مكلف بمهمة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي	عضوا،
- السيد بلخوجة ياسين	مدير فرعي لأنظمة الإعلام بمديرية المنشآت وتطوير الرقمنة	عضوا،
- السيدة غوري سلمى	أستاذة بالمدرسة العليا للإعلام الآلي	عضوا،
- السيد ولد عنابة كهينة	أستاذ بجامعة الجلفة1	عضوا،
- السيد قدور فاطمة	مهندسة في الإعلام الإعلام الآلي بجامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا	عضوا،
- السيد عطوي مباركي	مهندس في الأعلام الآلي بجامعة الحمية	عضوا،

المادة 4: تجتمع اللجنة مرة واحدة كل شهرين (02) في دورة عادية بطلب من رئيسها أو بطلب من ثلث أعضائها.

ترسل اللجنة تقريرا حول نشاطها إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

المادة 5: يمكن اللجنة أن تستعين بكل شخص من شأنه مساعدتها أثناء تأدية مهامها.

المادة 6: يكلف الأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتنفيذ هذا القرار الذي سينشر في النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي.

حرر بالجزائر في 17 نوفمبر 2022
وزير التعليم العالي والبحث العلمي
كمال داي

قرار رقم 64 مؤرخ في 17 نوفمبر 2022 يتضمن إنشاء وتشكيل لجنة الخدمات الإجتماعية لدى مركز البحث في الفلاحة الزجوية بالجلفة

إن وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- بمقتضى الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.
- بمقتضى المرسوم رقم 82-179 المؤرخ في 21 رجب عام 1402 الموافق 15 مايو سنة 1982، المحدد لمحتوى الخدمات الإجتماعية وكيفية تمويلها،
- بمقتضى المرسوم رقم 82-303 المؤرخ في 23 ذي القعدة عام 1402 الموافق 11 سبتمبر سنة 1982، المتعلق بتسيير الخدمات الإجتماعية.
- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 22-305 المؤرخ في 11 صفر عام 1444 الموافق 8 سبتمبر سنة 2022، يتضمن تعيين أعضاء الحكومة.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-77 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق 30 يناير سنة 2013، المحدد لصلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي.


Alumni-DZ
The first network for algerian Former students
TELL US YOUR SUCCESS STORY


PROGRES
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Progiciel de Gestion Intégré
Référentiel commun
m.hamiane
Se connecter
Rester connecté
Mot de passe oublié ?


بوابة الطالب
PROGRES
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجدول الزمني للإمتحانات
المجموعة و الفوج
التقييم المستمر
علامات الامتحانات
كشف النقاط
النسبة المئوية للمقاييس
حسابي
أخبار
بطاقي
الرئيسية

الفهرس

الفهرس

شكر

إهداء

مقدمة 1

الفصل الأول:

الإطار النظري للمؤسسات الإدارية والرقمنة

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الإدارية وآليات تحسينها 7

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي حول المؤسسات الإدارية 7

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الإدارية 8

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الإدارية 9

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي للرقمنة وأهميتها 10

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الرقمنة 10

الفرع الأول: نشأة الرقمنة 10

الفرع الثاني: تعريف الرقمنة 11

المطلب الثاني: أهمية الرقمنة وأشكالها 13

الفرع الأول: الأهمية 13

الفرع الثاني: أشكالها 14

المطلب الثالث: عناصر ونماذج الرقمنة 15

الفرع الأول: عناصر الرقمنة 15

الفرع الثاني: نماذج الرقمنة 16

خلاصة الفصل: 19

الفصل الثاني:

الرقمنة ومدى فعاليتها في المؤسسات الإدارية الجزائرية

المبحث الأول: آفاق تفعيل الرقمنة في المؤسسات الإدارية 22

المطلب الأول: مشروع رقمنة المؤسسات الإدارية في الجزائر 22

الفرع الأول: مشروع الجزائر الالكترونية 2008-2013 22

الفرع الثاني: مشروع قانون الرقمنة لسنة 2024 25

المطلب الثاني: مؤشرات الرقمنة في المؤسسات الإدارية الجزائرية 27

-الفرع الأول: الرقمنة في قطاع البريد والاتصالات 27
-الفرع الثاني: الرقمنة في قطاع العدالة 28
-الفرع الثالث: الرقمنة في قطاع البنوك 29
-الفرع الرابع: الرقمنة في الضمان الاجتماعي 30
-الفرع الخامس: الرقمنة في قطاعي التعليم والتكوين المهنين والتربية الوطنية 30
-الفرع السادس: الرقمنة في المؤسسات الإدارية العمومية 31
الفرع السابع: وزارة الرقمنة والاحصائيات 32
المبحث الثاني: المؤسسات الإدارية الرقمية الجزائرية بين مواجهة التحديات والحلول المقترحة 33
-المطلب الأول: تحديات وصعوبات تطبيق الرقمنة في المؤسسات الإدارية الجزائرية 33
-الفرع الأول: المعوقات الإدارية 33
الفرع الثاني: معوقات تشريعية 34
الفرع الثالث: المعوقات البشرية 35
الفرع الرابع: المهددات الأمنية 35
الفرع الخامس: التحديات الفنية والتقنية 35
الفرع السادس: المعوقات الاجتماعية 36
المطلب الثاني: الحلول المقترحة لتفعيل الرقمنة في المؤسسات الإدارية الجزائرية 37
خلاصة الفصل: 39

الفصل الثالث:

آليات تطبيق الرقمنة في الجامعة الجزائرية

المبحث الأول: النظرة الرقمية بقطاع التعليم العالي 42
المطلب الأول: مستويات تفعيل الرقمنة بقطاع التعليم العالي 42
الفرع الأول: موقف المشرع الجزائري من تفعيل الرقمنة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي 42
الفرع الثاني: تفعيل رقمنة التعليم العالي على المستوى التنظيمي 46
المطلب الثاني: رهانات وتحديات تطبيق الرقمنة بالجامعة الجزائرية 48
- المطلب الثالث: أهداف تطبيق الرقمنة في الجامعات الجزائرية 56
المبحث الثاني: نموذج عن تفعيل الرقمنة في الجامعة الجزائرية 58
المطلب الأول: التسجيلات الجامعية 58
المطلب الثاني: المنصات الرقمية المخصصة لخدمة الجامعة الجزائرية 60
المطلب الثالث: الاخلاقيات الرقمية في الجامعة الجزائرية 64

خلاصة الفصل: 68
الخاتمة 70
قائمة المصادر والمراجع 74
الملاحق 80
الفهرس 86

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

ميدان التكوين ل.م.د

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله ،

الطالب (ة) : .شهرزاد.....يراي.....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم .401338444.. الصادرة بتاريخ: ..2022..04..08....

المسجل بكلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم الحقوق – تخصص : ..دولة.ومؤسسات...

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر عنوانها : ..فعالية الرقمنة في المؤسسات الإدارية (الجامعة نموذجا).....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه وأتحمل مسؤولية الاخلال بذلك.

بتاريخ : ....19..جوان...2024...

اطلعت ووقعت

إمضاء الطالب المعني